

الفصل الثاني

مصر وإسرائيل

oboiikan.com

أيهما أفضل لإسرائيل : تطويع حماس أم إسقاط حكومتها

لا شك أن حماس تصارع وتخوض معركة البقاء في الساحة السياسية. ولانظن أن تجربة حماس لها نظير في تاريخ الأقطار المحتلة. فهي تواجه العدو والصديق، والكل مجمع على أنها لا بد أن تقبل بشروط إسرائيل. فلم تعد القضية مناقشة هذه الشروط وبيان عدم دقتها أو العدل فيها، فالكل يعلم أن الطرف القوي هو الذي يفرض شروطه، والمجتمع الدولي كله يسانده. صحيح أن الفارق أصبح واضحاً بين سياسات القوة ومتطلبات الأخلاق الدولية، في عصر ارتد فيه العالم إلى بدايات العصور الحديثة حين كانت القوة وحدها هي التي تحدد الحق وتفرض التسويات المختلفة للمنازعات الدولية. ولكن الصحيح أيضاً هو أنه في حالة إسرائيل تتوقف المعايير الدولية وتسود معايير المصلحة الإسرائيلية. فقد قررت إسرائيل منذ البداية أن قوتها العسكرية وقوة تحالفاتها الدولية هي التي شكلت تاريخ إسرائيل وعلاقاتها في المنطقة، حتى تمكنت من كسر الإرادة الرسمية العربية. وليس إصرار إسرائيل على أن تسوى القضية من طرف واحد إلا ترجمة لاختلال الميزان السياسي والعسكري بين إسرائيل والطرف الفلسطيني، خاصة بعد أن انحصر الصراع فارتد فلسطينياً إسرائيلياً كما بدأ يهودياً فلسطينياً قبل أن

تظهر إسرائيل إلى الوجود مما استتبع تدخل الأطراف العربية. وتشير قراءة الحالة العربية والموقف من القضية الفلسطينية بل حتى في العالم كله إلى أن هناك توافقاً عربياً صامتاً على نقص اليد العربية عن القضية وتركها لإسرائيل تسويها بالشكل الذي تريد. وليس هنا مجال لشرح الأسباب والتراكمات التي أوصلت العالم العربي إلى هذا الحد الذي لم يعد لديه حساسية تجاه المشروع الصهيوني بعد انكسار المشروع العربي، فأصبح العالم العربي ينظر إلى ألفاظ كالصمود والمقاومة والتضحية بالكثير من اللامبالاة التي يمكن أن تترجم أحياناً إلى حالة من الواقعية الجديدة. ففي قمة بيروت ٢٠٠٢ كان بوسع العالم العربي أن يتحدث عن الانتفاضة وإنشاء صناديق ضخمة لدعمها والإشادة بالعمليات الاستشهادية، فإذا كل ذلك ينقلب إلى عكسه تقريباً وفي أحسن الأحوال التزمت القمم العربية التالية الصمت التام.

ولاشك أن توثق التحالف الصهيوني الأمريكي و«الهجمة الديمقراطية» الأمريكية، التي انكشف زيفها، على المنطقة العربية، وما ترتب على ذلك من غزو العراق، كل ذلك أصاب العالم العربي بالصدمة والوجوم السياسي، فبدأت القشرة العربية للصراع تتورأى، وبدأ الاختراق الدبلوماسي والتجاري الإسرائيلي تحت الضغط الأمريكي حقيقة واقعة لدرجة أن وزير خارجية إسرائيل قبيل قمة الجزائر عام ٢٠٠٥ تحدث بثقة عن علاقات إسرائيل مع عشر دول عربية جديدة، أي كل العالم العربي إذا أخذنا في الاعتبار أن نصف الدول العربية تقريباً تقيم علاقات رسمية أو شبه رسمية مع إسرائيل.

والسؤال الآن: إذا كانت الضغوط الهائلة واستعداد الشعب الفلسطيني بسبب معاناته على حماس حتى أن ثلثه في آخر استطلاع للرأي حث حماس على الاعتراف بإسرائيل لفك عنق الزجاجة مع كل المجتمع الدولي، كما أن أبو مازن بدأ يتحدث

بثقه عن حقه الدستوري في استبدال حكومة حماس بحكومة مقبولة من إسرائيل ومن العالم، نقول إذا كانت كل تلك الضغوط كفيلة بإسقاط حماس فهل هذا فعلاً ما تريده إسرائيل؟ أم أن إسرائيل تريد تطويع حماس فقط دون القضاء عليها؟

نعتقد أن إسرائيل تضيق ذرعاً بحماس في السلطة وفي المقاومة وكانت تأمل أن وجودها في السلطة سوف يملأ عليها ما أدركته الحكومات الفلسطينية السابقة. ولذلك التزمت إسرائيل بعدد من الوسائل الضاغطة والمغرية حتى تحاصر حماس منذ البداية دون أن تترك للحماس أية فرصة لكي ترتب خطابها وتنظم سلوكها. ويبدو أن إسرائيل تريد الخلاص من حماس ولكنها لا تريد مضاعفات لهذا العمل. وسوف ترحب بإسقاط أبو مازن لحكومة حماس حتى يظل التفاعل بين الأطراف الفلسطينية. وقد أعدت إسرائيل دراسة لصور الضغط المختلفة على حماس حتى تغير سلوكها وتقبل بشروط إسرائيل.

ولكننا نظن أن إسرائيل ربما تفضل تطويع حماس بدلاً من التخلص منها، لأن ذلك يحقق لها عدداً من المزايا، أولها أن حماس بكل ثقلها الشعبي عندما تمثل لشروط إسرائيل فإنها تضمني الشرعية على المشروع الصهيوني، خاصة في مرحلة المقاومة، وأبرز معالمها استكمال الجدار العازل وضم الأراضي في الضفة وكذلك المستوطنات إلى إسرائيل وحسم كل قضايا الوضع النهائي من طرف واحد، أي أن حماس لن تكسب شيئاً وإنما تقر فقط بمشروع أولمرت. وثاني هذه المزايا هي أن تجربة حماس إذا اتجهت هذه الوجهة سوف تكون نموذجاً للحركات الإسلامية التي تتسابق على السلطة في العالم العربي، وهو أمر تراهن عليه واشنطن وفق نصيحة قدمتها دراسة مؤسسة كارينجي في مارس ٢٠٠٦. أي أن هناك فرقاً بين الطروحات النظرية المعادية للغرب، وبين السلوك البراجماتي عندما تصل إلى

السلطة. وأما الميزة الثالثة فهي أن الشعب الفلسطيني سوف يفقد الثقة في كل الأطياف السياسية ويستسلم لليأس ويقبل بأي تسوية بعد فقدان الثقة في قياداته، وقد رأى أحد هذه المشاهد في سلوك حركة فتح التي كانت من أشد خصوم حماس وأكثر الأطراف شراسة في التصدي لحماس. ويبدو لنا أن هذه النظرة أي أهمية تطويع حماس هي نفسها التي يفضلها أبو مازن وكل من مصر والأردن، ولديها وجود سياسى وبرلماني واضح للإخوان المسلمين، وهو أحد العوامل الهامة التي أثرت على موقفهما المنسق إزاء حركة حماس. فإذا أقدم أبو مازن على إقالة حكومة حماس، فإن هذا القرار سوف يصطدم بالمجلس التشريعي الذي تسيطر عليه حماس، فتنشأ أزمة دستورية حادة تجعل الوضع الفلسطيني الهش في دائرة الخطر المحقق، خاصة وأن خالد مشعل اتهم «أبو مازن» بأنه عميل لإسرائيل. ولذلك نعتقد أن التلويح بإقالة الحكومة هو من قبيل توليد المزيد من الضغوط على حماس، التي لوحظ أنها بدأت تتحدث عن إمكان اعترافها بإسرائيل إذا اعترفت إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني، وهو شرط ميسور إذا أعلنت إسرائيل أن كل حقوق الشعب الفلسطيني قابلة للتفاوض، وهي صيغة تكفي رغم خلوها من أي التزام أو مضمون تماماً كما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني في المفاوضات دون أن تحدد مضمون المفاوضات التي وردت تفصيلاً في اتفاق أوسلو.

وأخيراً، سواء سقطت حكومة حماس أو أقيلت، أو تم تطويع حماس، المهم أين تقع المصلحة الفلسطينية في ضوء إصرار أولمرت على خطته التي لا يعترف فيها بالشريك الفلسطيني، والذي يؤكد كل يوم أن الخلاف بين حماس وفتح يشهد بعدم قدرة هذا الشريك وجدارته.

وإذا كان من مصلحة إسرائيل أن يتم تطويع حماس، فهل تدرك إسرائيل ذلك؟

لا تشير دراسة المواقف الإسرائيلية إلى اتجاه محدد، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن المعالجات الإسرائيلية لقضية حماس تتجه في جزء منها في المدى البعيد، حيث تعتبر حماس من العوارض السياسية التي يتعين إبطال مفعولها واستيعابها أو القضاء عليها. ولذلك فإن متابعة إسرائيل للتصريحات المتفائلة لقادة حماس تقرأ على أساس أنها جزء من الحرب النفسية ومحاولة من جانب حماس للإيحاء بالأمل والتخفيف من وقع الحصار الدولي لـ حماس. وقد ترى إسرائيل أن هذه التصريحات ربما تعد ستاراً يتم تحته تطوير مواقف حماس من إسرائيل.

بعبارة أخرى، فإنه يبدو لنا أن إسرائيل تتجه بالفعل إلى تطويع حماس، وليس إلى القضاء عليها، لأنها تدرك من تجربة تعاملها مع الحكومات العربية أن التطويع عن طريق الضغوط وخلق أمر واقع يسمح بتخلي الحكومات العربية عن مواقفها التي لا يمكن تغييرها عن طريق القوة أو العداء. فهل تنجح إسرائيل في تطويع حماس أم تنجح حماس في كسر العزلة وتطويع الموقف الإسرائيلي؟



حماس والبدائل الإسرائيلية

أزعم أن المحرك الأساسي للموقف الدولي، خاصة الأمريكي والأوروبي ضد حماس، هو إسرائيل، ولذلك فمن المفيد أن نفهم كيف تفكر إسرائيل، وماذا تخطط إزاء حماس. والثابت أن إسرائيل تحت واشنطن على عدم التسامح مع حماس، وهى تدرك أن واشنطن وأوروبا ليس لهما قضية ضد حماس، وتدرك أيضاً أن ظهور حماس سوف يسمح بفهم جديد للقضية الفلسطينية، خاصة فى ضوء الاستنكار المكبوت فى كل العالم للمسلك الإسرائيلى المتطرف، الذى لا يدع مجالاً للشك فى أن إسرائيل ليست مستعدة لتقديم أى شيء مما تسيطر عليه من الأراضي، كما أنها ليست مستعدة للتخفيف عن الفلسطينيين، أو التوقف عن مطاردتهم، فجعل ذلك الموت أفضل من الحياة بالنسبة للشعب الفلسطينى. وتستطيع حماس بسهولة أن تقدم عرضاً جديداً، وتصنع مشهداً مؤثراً لمأساة هذا الشعب، خاصة إذا توافقت فتح والقوى الأخرى مع حماس، وألا تضع فى وجهها العراقيل، مما يساعد إسرائيل على تحديد خيارات سلبية فى النهاية.

والحق أن كل البدائل والخيارات الإسرائيلية تقوم على تحقيق هدف واحد، وهو التخلص من حماس كقوة سياسية تمكنها من الوقوف على

منصة عالية بعد أن كانت تطارد في ساحات القتال، وتعمل في سرية تحت الأرض .
أما الخيار الأول : فهو ما عبر عنه Michael Herzog في مقاله في عدد شهر مارس ، وإبريل من مجلة Foreign Affairs بعنوان « هل يمكن » استئناس حماس ؟ ويرى أن بعض المتفائلين (لاحظ الفرق بين المتفائل العربي والمتفائل الصهيوني) طبعاً من الصهاينة يعتقدون أن مشاركة حماس في قلب السياسة الفلسطينية سوف يدفع هذه المنظمة إلى اعتدال أهدافها الراديكالية وتكتيكاتها الإرهابية . ويرى أن التاريخ يظهر أن المشاركة السياسية تروض المناضلين ولكن ذلك يتحقق في ظل شروط معينة و محددة ولا يكاد يتوفر أى منها في حالة حماس . ولذلك فهو مقتنع بأن ترك حماس وعدم المساس بها سوف يسمح لها بأن تتحول من منبوذ إلى لاعب في الساحة السياسية . from a pariah to a player هذا البديل الإسرائيلي يلقي دعماً في العالم العربي ، حيث انبرى عدد من الكتاب إلى تأكيد المقولة الإسرائيلية بأن حماس عليها أن تختار بين الكفاح المسلح والعمل السياسي الرسمي ولا يمكن الجمع بين الاثنين .

ورأى هذا الفريق من الكتاب ان العمل السياسي يخلو من مثاليات القتال المسلح ، ولذلك لا يمكن الجمع بينهما لهذا السبب . بل رأى فريق آخر أن عدم الجمع بين المثال والواقع إجراء مستحدث أو مبتكر ، وإنما هى ثنائية المثال والواقع التي عرفتھا الأجيال عبر القرون . ورأى فريق ثالث أن حماس كان لا يجوز لها أن تشترك في الانتخابات أصلاً حتى تتفادى هذه الازدواجية ، وهو ما عبر عنه الشيخ الظواهري في تنظيم القاعدة، لأن هذه الازدواجية لا تستطيع حماس التوفيق بين عناصرها . من ناحية أخرى رأى فريق رابع أن حماس سوف تضطر إما إلى الانسحاب من الحياة السياسية ، أو التركيز على الكفاح المسلح ، وإما الانصراف

الكامل للحياة السياسية وترك الكفاح المسلح . أما الجمع بينهما فهذا ما لا يمكن تصوره . أما 'احتمالات الانصراف إلى العمل المسلح ، أو العمل السياسي فهذا يتوقف على عظم المخاطر التي تحيط بالحركة و العراقيل التي توضع في طريقها . والمحقق أن الكفاح المسلح يُسلم إلى العمل السياسي ، وفي كل حركات التحرر الوطني كان المفاوض يعمل على ضوء الكفاح المسلح . ولكن إسرائيل لا تريد أن ترى حماس أصلاً ولا في السلطة ولا في الميدان . وكانت إسرائيل تأمل في أن تلبس حماس « طربوش السلطة » . فلا يكون هناك أى أثر لنجاح حماس حتى يسهل إسقاطها .

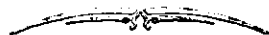
البديل الثانى : هو الوقعة بين حماس و فتح إيداناً بحرب أهلية بين الفلسطينيين مما يسهل على إسرائيل التدخل لحماية السكان من « عبث » الساسة ، فتكسب وقتاً ونفساً حتى تجهز على الاثنين معاً .

البديل الثالث : محاصرة حماس فلسطينياً وعربياً و التركيز على شروط إسرائيل وتصدير الضغوط إلى الدول العربية بمساعدة الولايات المتحدة . و تعتقد إسرائيل أن التضييق السياسي و المالي و النفسي على حماس يمكن أن يدفعها إلى اليأس فتسحب من الساحة السياسية حتى يمكن حصارها ميدانياً و تحريض السلطة على التصدي لها .

ولاشك أن الساحة الفلسطينية الداخلية هي الحاضن الأكبر لـ حماس ، أو المهدد الأول لها . ولذلك يندesh المراقبون من هذا الخلط الذى أحدثته حركة فتح والمسؤولون فيها بين اعتبارات التنافس الحزبى ، وبين متطلبات الوحدة الوطنية ، مادام الجميع يهدف إلى خدمة الشعب الفلسطيني ، وانتزاع الحقوق الفلسطينية السلبية من إسرائيل . أما دواعى الوحدة الفلسطينية ، فلا أظن أنها تحتاج إلى تفصيل ، فالكل فى عين الخطر . وإسرائيل لا تميز بين الثور الأبيض والأسود ، إلا فى

توقيت الالتهام. وحتى الذين يتعايشون معها ويلوذون بالصمت والعبارات الدبلوماسية الناعمة إزاء اعتداءاتها على المقاومة والشعب الفلسطيني لن يتمتعوا بذلك طويلاً، مادامت إسرائيل تريد الأرض التي يقفون عليها، وتعتزم التخلص من الشعب حتى تخلص الأرض لها. وقد عرفت إسرائيل ثمنهم وامتحتنت وطنيتهم، فلا كرامة لهم عندها، ماداموا قد سكتوا على كرامة وطنهم. وفي هذه المساحة الحرجة تختلط الاتهامات، ولكن الأمر المتحقق هو أن عامل الوقت بالغ الحرج، فإما أن تحتنق حماس وتفشل القضية الفلسطينية في فرصة نادرة في تاريخها المعاصر، وإما أن تنجح وينجح معها الجميع في رفع قدرات المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني. ونظن أننا بحاجة إلى دراسة أوسع حول ما هو مطلوب لتحقيق هذه النتيجة إلى جانب الإرادة المتوفرة لدى حماس، والثقة في نصر الله، وفي مساندة الشعب الفلسطيني.

البديل الرابع: وهو البديل الأسهل إسرائيلياً والأسوأ فلسطينياً، وهو تحالف بعض قوى الداخل مع المخطط الإسرائيلي لتصفية قيادة حماس في الداخل والخارج، وعزل مستقبل الشعب الفلسطيني عن أى مؤشرات أو منارات لهذا المستقبل. وتستطيع إسرائيل أن تقوم بذلك، لأن تكاليفه السياسية الداخلية في إسرائيل لا تذكر، كما أن تكاليفه السياسية الخارجية غير مؤثرة. ونظن أن إسرائيل تراهن على هذا البديل. فكيف يمكن تحصين الساحة الفلسطينية ضد العاصفة الإسرائيلية؟ هذا ما يحتاج إلى معالجة أخرى.



صراع الإرادات على أرض فلسطين؛ ماذا لو استجابت حماس للشروط الإسرائيلية

تعرض حماس لضغوط لم يسبق لها مثيل، خاصة بعد أن قرر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وقف المساعدات إلى الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، مثلما تتعرض لضغوط هائلة من حركة فتح وأبومازن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكل هذه الضغوط تطالب حماس بالواقعية، وذلك بأن تعترف بإسرائيل، وأن تعلن ما يسمونه بـ «نبذ العنف». ومعنى ذلك أن حكومة حماس التي تطالب بحقوق الشعب الفلسطيني، وبموقف حازم ضد المشروع الصهيوني، والرد على الاعتداءات الإسرائيلية، وتطالب بمفاوضات جادة من أجل التسوية الحقيقية التي تحفظ ما تبقى من هذه الحقوق، أصبحت تتحدث لغة مثالية، وتعيش في برج عاجي، وأنها بذلك، وبسبب جهلها بقواعد اللعبة - حسبما ترى السلطة القديمة - قد سببت للشعب الفلسطيني المزيد من المعاناة، وعرضت الموظفين في السلطة وأجهزة الأمن للحاجة إلى العيش.

وعلى الجانب الإسرائيلي، تسعى حكومة أولمرت بعد تشكيلها إلى إقرار الكنيست لبرنامجها الذي قدمه حزب كاديبا للناخب الإسرائيلي، ويقضى بضم المزيد من الأراضي الفلسطينية من خلال استكمال الجدار العازل والمستوطنات، والتخلي عن بعض المستوطنات التي سوف

تضم في الخطوة التالية، وهو تنفيذ لمخطط شارون من طرف واحد.

وقد أوهمت إسرائيل العالم، وكذلك العالم العربي بأنها لم تجد شريكاً لها في عملية السلام، بعد أن انحاز عرفات إلى نضال الشعب الفلسطيني، وخيب أملها في أن تجعله حارساً لمشروعها من غضبة الشعب الفلسطيني، فتخلصت منه في نفس الوقت الذي بررت فيه بذلك أسباب انفرادها بالقرار والعمل، وفات على العالم أن إسرائيل التي استبدلت عرفات بأبي مازن كان يتعين أن تعتمد شريكاً في عملية السلام الوهمية التي تحمل عنوان «خريطة الطريق» إلى إسرائيل الكبرى، ولكنها قررت أيضاً أن تمضي بخطتها الأحادية الجانب، من ناحية حتى تعفى أبو مازن من الحرج أمام شعبه وهي تمضي بمشروعها في مراحلها المتقدمة، ومن ناحية أخرى، حتى تنذر بأن الجانب الفلسطيني لا يزال يفتقر إلى الأهلية التي تمكنه من أن يكون شريكاً في سلام تسعى إسرائيل إليه، فألقت اللوم على الجانب الفلسطيني.

فلما جاءت حماس، وتركت وحدها تشكل الحكومة دون أن تكون قائداً للحكومة الوحدة الوطنية، بل وانقلبت عليها حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تضم كافة الفصائل الفلسطينية، أصبح لدى إسرائيل المبرر المقبول حتى تمضي وحدها في المشروع الصهيوني، وعذرها أن حماس لا تعترف بها، ولم تعلن نبذ العنف، وإسرائيل لا يمكنها - كما تعلن دائماً - أن تتعامل مع حكومة تشكلها حركة إرهابية. ومعنى ذلك أن صفة الإرهاب سوف تزول عن حماس بمجرد اعترافها بإسرائيل وبأوسلو، وإعلانها نبذ العنف.

ومما قوى من ساعد الحجة الإسرائيلية أن فتح وأبو مازن ومنظمة التحرير، وكلهم حريص على مصالح الشعب الفلسطيني، يقف في خندق إسرائيل، ربما دون التقاء بينهم، بل إن الدول التي زارتها حماس، وهي أساساً موسكو وأنقرة، قد

أسمعت حماس نفس الشروط والمواقف الإسرائيلية، وهى نفسها التى تصر عليها اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن. أى أن مطالبة حماس بالشروط الإسرائيلية تكتسب شرعيتها من كل هذه المصادر الدولية. وربما كان ذلك هو مصدر الحرج الذى استشعرته القمة العربية فى الخرطوم، وهى تنظر قضية الصراع فى فلسطين، وأزمة حماس التى خلقتها إسرائيل.

ولو سلمنا جدلاً أن حماس قبلت الشروط الإسرائيلية حتى بوصفها شروطاً سياسية، لأنه من الناحية القانونية ليس من حق إسرائيل أن تفرض هذه الشروط على حماس، فماذا تقدم إسرائيل مقابل ذلك؟ لقد كانت السلطة السابقة تقبل كل هذه الشروط، ومع ذلك جمدت إسرائيل أى عملية جدية لسلام حقيقى، وأرغمت السلطة على السكوت على تنفيذ المشروع الصهيونى، وهو الإبادة اليومية للشعب الفلسطينى، وآماله فى الحياة، وفى دولة مستقلة، وضم الأراضى الفلسطينية، والانفراد بتنفيذ هذا المشروع، فضلاً عن هدم المنازل والمزارع، وتضييق الخناق على الشعب فى حياته وكرامته.

ومعلوم أنه من الناحية القانونية، لا يمكن الاعتراف بإسرائيل إلا فى إطار اتفاقية سلام، لأن اتفاق أوسلو لا يمكن أن يكون اتفاقية للسلام، وهو مجرد إعلان المبادئ اللازمة للتفاوض عليها للتوصل إلى تسوية. وأما الاعتراف بأوسلو، فماذا أفاد اعتراف السلطة السابقة بها؟ لا يجوز القول بأن وجود السلطة قائم قانوناً أو هو ثمرة أوسلو وأحد نتائجها، لأن السلطة منتخبة من الشعب الفلسطينى، وتستمد شرعيتها السياسية والقانونية من هذا الشعب. أما نبذ العنف فلا معنى له، لأن العنف الذى تقصده إسرائيل هو التصدى للعدوان الإسرائيلى، والأولى أن تطالب

هذه الجهات الفلسطينية والدولية إسرائيل بوقف اعتداءاتها، لأن الأصل هو الاحتلال وسياساته العدوانية، واستمرار ضمه للأراضي الفلسطينية في إطار المشروع الصهيوني، فإذا توقفت هذه السياسات وزال الاحتلال، لم يعد للتصدي والمقاومة موضع، ولحل السلام محل المواجهة. ولكن هل تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقنع الشعب الإسرائيلي بالتخلي عن المشروع الصهيوني، فتوقف الضم عن طريق الجدار والاستيطان، وتمكن الفلسطينيين من العيش في دولة حتى في مساحة ضيقة إلى جانبها؟ لا أظن ذلك، بل أظن أن الذي يزعج إسرائيل أن حماس تتحدث لغة الحق، وهي تتسلح بالنزاهة والنقاء الوطني والسياسي، وأن إسرائيل سعدت بسلطة فاسدة ضاق الشعب ذرعاً بها وبالاحتلال، ولذلك أقبل على سلطة نزيهة تتصدي للاحتلال.

ونفترض جدلاً أيضاً أن حماس استجابت للشروط الإسرائيلية، كما تطالبها بعض الدول العربية والأجنبية، فإنها بذلك سوف تعفى إسرائيل من الحرج من مواصلة مشروعها الصهيوني، ولكن ذلك سوف يؤدي في نفس الوقت إلى زوال الشرعية السياسية عن حماس، لأن الشعب الفلسطيني قد أكد ثقته فيها بناء على برنامج الإصلاح والتطوير والتحرير، وبذلك تكون إسرائيل، إذا دفعت حماس إلى التخلي عن لاءاتها، قد كسبت الساحة في جانين هامين: الأول، أن تحرق حماس وينزع الشعب ثقته منها، ولن يقبل أنها اضطرت إلى ذلك بسبب الحصار الخانق. وفي نفس الوقت، سوف يكون ذلك تفويضاً شرعياً لإسرائيل من الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني بالمضي في مشروعها الصهيوني. وفوق ذلك، تكون إسرائيل قد نجحت نجاحاً باهراً في اختطاف ثقة الشعب في حماس لخدمة مخطط إسرائيل، كما تكون قد فتحت الباب واسعاً أمام الدول العربية للتطبيع الرسمي مع إسرائيل تحت

ستار أن طريق السلام في فلسطين قد انفتح بمجرد استجابة حماس لشروط إسرائيل. وسوف تنهال المساعدات على الشعب الفلسطيني تشجيعاً له على هذه النتائج الباهرة، بعد أن يكون الشعب قد فقد أمله ومثله الوحيد في أول تجربة ديمقراطية حقيقية في فلسطين.

ويجب أن نذكر في هذا المقام، أن الإصلاح والنزاهة ومكافحة الفساد والديمقراطية في فلسطين كانت تمثل الشروط الأساسية التي إن تمت فسوف يعم السلام ربوع فلسطين، وسوف يكون بوسع إسرائيل أن تتفاوض مع حكومة نظيفة نزيهة ديمقراطية. وقد ظلت هذه الشروط ذرائع لكى تنهرب إسرائيل والقوى الدولية الأخرى من استحقاقات السلام الحقيقي في فلسطين، ولم يلتفت الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى أن عرفات هو الرئيس العربى الوحيد الذى انتخب انتخاباً ديمقراطياً أشرفت عليه مجموعات من المراقبين الدوليين، وأن الفرق الدولية لمكافحة الفساد والإصلاح الإدارى والمالى من أمريكا وأوروبا والبنك الدولى قد ظلت تتوارد على فلسطين لتحقيق هذه الأهداف. فلما تحققت هذه الأهداف مع نشأة سلطة تسعى إلى مكافحة الفساد والارتفاع بأحوال الشعب الفلسطينى، وإعادة وضعه على خريطة الأمل نحو تسوية سياسية تحقق له آماله وحقوقه، ووصلت السلطة إلى الحكم من خلال عملية ديمقراطية شهد بها القاصى والدانى، سعى الجميع إلى معاقبة الشعب الذى ظن أن مطالبته بالديمقراطية ومكافحة الفساد هى أوراق اعتماده لنيل حقوقه المشروعة. والنتيجة التى خرج بها هذا الشعب في هذه الملحمة المؤلمة هى أن الغرب كان يتواطأ مع إسرائيل بذرائع تبدو مطلوبة ومثالية، وهى النزاهة والديمقراطية، وعندما تحققت سارع إلى حصارها وخنقها، فأنكشف الغطاء الأخلاقى في سابقة حاسمة في تاريخه الحديث،

كما سقط القناع الإسرائيلي والأمريكي. صحيح أن الشعب الفلسطيني يعاني مع سلطته من القهر الدولي، وتكالب العالم لتبديد أحلامه الصغيرة في حياة ديمقراطية نظيفة، تمهيداً لتحقيق أحلامه السياسية على ما تبقى من الأرض، ولكن الحقيقة هي أن العالم كله يتواطأ ضد هذا الشعب الذي صدّق يوماً أحاديث الديمقراطية والعدالة وغيرها، ولكنه أدرك أن كل هذه المفاهيم ستظل نجوماً زاهرة في سماءات العالم العربي، بينما هي تتحقق بالفعل على الأراضي الأوروبية لأبناء الغرب وحدهم.

والسؤال هو: ماذا لو أصرت حماس على موقفها الصامد ومعها الشعب الفلسطيني؟ هذا هو موضوع مقال آخر.



حماس والمجتمع الدولي : صراع إرادات أم صراع أقدار؟

الواقع أماننا في فلسطين والذي يتطلب أسلوباً للتعامل معه هو أن حركة حماس، التي تمثل المقاومة الإسلامية قد استفادت من نزاهة الانتخابات في فلسطين، بحيث تمكن الناخب الفلسطيني من أن يختار ممثليها في المجلس التشريعي. ولسنا بصدد إعداد الأسباب والظروف التي أدت إلى ذلك، ولكن نجاح حماس بهذا القدر من الاكتساح يمكن أن يحدث في أى دولة عربية أخرى إذا قدر للتيار الإسلامى أن يتواصل بحرية مع ناخبيه.

كما أننا لسنا بصدد المقارنة، ولكن المحقق هو أن الشعب الفلسطيني قد ثبت رغم ظروفه أنه عازم على أن يبعث برسالة محددة للمجتمع الدولي، وهى أنه قد يأس من الاحتلال، وأنه قادر على إدارة شؤونه بنفسه، وقادر على الاختيار والتميز، وأنه اختار من يعتقد أنه يحقق له أمانه في مكافحة الفساد والترهل البيروقراطى، وفي تحدى الاحتلال الإسرائيلى ومواجهة القضايا المعيشية بدرجة عالية من الفعالية، وكذلك القيدة السياسية للمجتمع الفلسطيني للانتقال من وضع الضحية إلى وضع ندية. ورغم أن هذه الآمال تمثل طموحات في ظروف الشعب الفلسطيني إلا أن برنامج حماس في مواجهة برنامج إسرائيل والمجتمع

الدولى، الذى تمثله فى هذه الحالة اللجنة الرباعية والولايات المتحدة قد تقابلا، كل منهما يريد أن ينطوى الآخر، مع الاختلاف الفادح فى قدرات الفريقين، فليس هناك مقارنة بين قدرات حركة تحرير متواضعة لا تملك سوى الإيمان بالله وبنصره والإيمان بقضيتها، وتردها إلى أصول دينية، وبين هذا المجتمع الدولى الذى يعبر عنه الرئيس بوش. وبين الفريقين سكت العالم العربى انتظاراً لنتيجة التجاذب، وهو يعلم أن البيئة الفلسطينية السياسية بيئة معقدة. وقد ظهر أن العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة على المجتمع الفلسطينى تهدف إلى معاقبته على اختيار حماس، وكأنه كان يجب عليه نفس التركيبة السياسية لحركة فتح، حتى يحظى بالمباركة الأمريكية والإسرائيلية، كما ظهر أن الشعب الفلسطينى الذى يعاقب عقاباً جماعياً لم يرتكب جرماً إلا أنه مارس حقه فى الاختيار. ويبدو أن النظام الدولى الجديد أصبح يقدس المبادئ، ولكنه يتلاعب بالتطبيقات. فللشعب الفلسطينى حرية الاختيار، ولكنه يعاقب إذا كان الاختيار على غير هوى إسرائيل والولايات المتحدة.

على أية حال، ليس هدف هذه المقالة هو الاستغراق فى وصف المسرح البائس والأزمة المصطنعة، التى جعلت نجاح حماس مشكلة يجب على الشعب الفلسطينى أن يحلها، إما بالعودة عن قراره فى اختيار حماس، وإما بالتكفير عن قراره فى الاختيار بالضغط على حماس وسحب البساط من تحت أرجلها فى تحالف وطنى حازم، حتى يضطرها إلى الاعتراف بما يتم تداوله الآن، وهو الثوابت الوطنية الفلسطينية، أى الواقعية فى مواجهة الموقف، وترجم عملياً إلى إغفال قضية اللاجئين، والاستيطان، والدولة، وأعمال الاغتيال المنظم لكوادر المقاومة، والجدار العازل، والفساد المالى والإدارى، والاكتفاء بترتيب اللقاءات بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، وكأنها هى الهدف فى ذاتها.

يهمنى في هذه المقالة أن أرد على الشروط التي تضمنها الاتجاه الدولي العام الممثل في الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي. وهذه الشروط التي وضعت أمام حماس لكي تشارك في السلطة الوطنية الفلسطينية ثلاثة: أولها: أن ينزع من يشارك في السلطة سلاحه بنفسه (حتى يبرهن على نيته الطيبة في أن يذبح في هدوء، وألا يئن عند الذبح، وألا يفزع من السكين الإسرائيلي الجاهز للعمل). ثانيها: أن ينبذ العنف ضد إسرائيل «بمعنى أن يعلن منذ البداية أنه يتلقى الصفع على الخد الأيمن، ويدير طواعية خده الأيسر ثمناً ومناً عليه في البقاء على أراضي تسيطر عليها إسرائيل». وثالثها: هو أن تعلن السلطة الفلسطينية الجديدة أو كل من يشارك فيها إعلاناً واضحاً أنها تعترف بإسرائيل.

ومن الواضح أن الاتجاه «التاريخي»، والذي سوف يؤثر به لعصر الانحطاط الدولي، لم يتطلب شيئاً من إسرائيل، ولم يضع عليها قيوداً في مواجهة السلطة، وهو بذلك يبارك تصرفاتها في الاستمرار في بناء الجدار العازل لحماية أمنها من المعتدين الفلسطينيين، واستيطان بقية الأراضي الفلسطينية، وإنكار حق العودة للاجئين، والتمسك بالطابع اليهودي للدولة العبرية، ومباركة برنامج التصفية الجسدية لعناصر المقاومة، ومن حولهم بقية الشعب الفلسطيني، الذي أصبح لا يستحق البقاء بسبب فعلته الخرقاء، واختياره الأحق، والذي نزع عنه شرعيته وأهليته.

من حيث المبدأ يجب أن نفرق بين إعلان الموقف من هذه الشروط وبين القدرة على فرض موقف مضاد. ورغم أن هذه القدرة محدودة إلا أن تنفيذ هذا الموقف والشروط التي تضمنها تساعد في توفير أوراق هامة في هذه المعركة لكسر الإرادات.

من المعلوم أن حماس لن تتسلم السلطة وحدها، ولن تقرر وحدها سياسة السلطة، ولذلك فإن إسرائيل تريد بهذه الحملة الدولية على حماس أن تلغى أثر

اكتساحها، وأن تعيدها مرة أخرى إلى حجم المنظمة الفدائية وليس الحزب السياسى. فإذا كانت فلسطين لا تملك جيشاً، وأن قوات السلطة هى قوات لحفظ الأمن الداخلى، وليس من مهماتها التعرض للعدوان الإسرائيلى، كما أن فلسطين تقع تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، ليس فقط كسلطة محتلة، وإنما كسلطة مهيمنة على فلسطين ومعظم المنطقة العربية.

هذا الوضع الشاذ يستوجب عدم تطبيق القواعد العامة فى الظروف العادية مثل القول بأن حماس لا يمكن أن تكون منظمة مسلحة وتشارك فى الحكم فى نفس الوقت، أو ماذا لو قامت إسرائيل بالعدوان على الشعب الفلسطينى وردت عليها حماس، مما يؤدى إلى انشقاق القرار الفلسطينى. كذلك من قبيل محاولات تحجيم حماس وإرغامها على أن تختار بين المنظمة المقاومة وبين الحزب السياسى، وكذلك إرغامها على أن تحدد موقفها من اتفاق أوسلو، وغير ذلك من القضايا الفلسفية، والتى وصلت إلى حد مطالبة إسرائيل أن تعلن حماس أن برنامجها لا يشمل تدمير إسرائيل، وهذه دعاية سوداء أجادتها إسرائيل تماماً، حيث دأبت على العدوان على الدول العربية طوال تاريخها ومع ذلك تطالب العالم بأن يعلن العرب تخليهم عن برنامج تدمير إسرائيل، مع أن إسرائيل هى القوة المسلحة المدعومة أمريكياً ودولياً، وهى القوة الباطشة فى المنطقة.

من بين الشروط لكى تصبح حماس طرفاً فى السلطة أن تنبذ العنف، وهذا العنف فى الواقع هو الكلمة المبهمة لحق الدفاع الشرعى الفلسطينى فى مواجهة العدوان المسلح الإسرائيلى، وقد وصل الهوان بالعالم العربى أن روج فى لغته الدبلوماسية الهابطة مصطلح العنف والعنف المضاد، دون أن يميز بين من يطلق العنف ومن يطلق العنف المضاد، كما روج لألفاظ كثيرة تدعو للأسى مثل قولهم أن إسرائيل

تستخدم القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، ويكررون هذا المصطلح بحجة أنه لغة الدبلوماسية الدولية ولغة الخطاب في المجتمع الدولي. ومن ذلك يتبين أن التعهد من جانب حماس بنبذ العنف لا معنى له، لأنه رد على عدوان إسرائيل، والأجدي أن تتعهد إسرائيل أمام المجتمع الدولي بأن تتوقف عن العدوان ضد الشعب الفلسطيني، ولا يمكن أن يتعهد الضحية ألا يرد على المعتدى.

أما فكرة الاعتراف بإسرائيل مسبقاً، فهي تعنى أن الضحية يقدم كل شيء دون أن يحصل على شيء. وليكن معلوماً أن صيغة ما يسمى بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هي صيغة تعنى بالتحديد أن منظمة التحرير اعترفت بوجود دولة إسرائيل اعترافاً غامضاً دون أن تحدد أية إسرائيل: أهى إسرائيل ١٩٤٨ في حدود قرار التقسيم، أم إسرائيل ٤ يونيو ١٩٦٧ بعد مكتسباتها الإقليمية غير المشروعة، أم إسرائيل منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ التي تسيطر على كل فلسطين، وعلى بعض الأراضي العربية المحتلة؟ وهل إسرائيل بما في ذلك المستوطنات، أم إسرائيل بلا مستوطنات؟ وهل إسرائيل فيما قبل الجدار، أم إسرائيل وراء الجدار؟

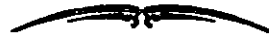
من ناحية أخرى، فإن إسرائيل لم تعترف إلا بأن منظمة التحرير أصبحت مؤهلة بعد الاعتراف بإسرائيل لكي تتحدث مع إسرائيل، فلم يقدم رابين شيئاً لعرفات عام ١٩٩٣، ولكن حلاوة النصر لأوسلو قياساً على العدم دفعت الجانب الفلسطيني إلى غفال هذه «السفاسف» القانونية، والتركيز على حسن النية، وعلى ما يسمى بقوة الدفع نحو السلام.

فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بوجود دولة إسرائيل دون تحديد، ولم تكن حماس جزءاً من منظمة التحرير، فهل يكفي انضمام حماس الآن إلى المنظمة حتى تعفى من الإجابة عن السؤال وتفلت من هذا الشرط؟ لقد أعلنت

حماس صراحة أنها لن تعترف مطلقاً بإسرائيل، وهذا موقف تفاوضي صحيح، لأنه لا يمكن أن نقارن رفض الاعتراف بإسرائيل من جانب حماس بعمليات الإبادة الفعلية ضد زعماء المقاومة، التي تنكر عليه حق البقاء، وعلى شعبهم حق المقاومة. الصحيح أن كل هذه المبادئ مثل الاعتراف ونبد العنف وغيرها يمكن أن تبدأ بها السلطة الوطنية الجديدة بالاتفاق مع إسرائيل، وليشهد مجلس الأمن واللجنة الرباعية والعالم العربي على ذلك. أما الاعتراف فهو الثمن الذي تتقاضاه إسرائيل من الجانب الفلسطيني يوم تنسحب من أراضيهم، ويتقرر ذلك في اتفاقية سلام بين الطرفين. وهل طلب من مصر أن تعترف بإسرائيل قبل توقيع اتفاقية السلام؟ وهل طلب ذلك من الأردن قبل توقيع اتفاقية وادي عربة؟ فماذا فعلت إسرائيل للفلسطينيين سوى القتل والدمار حتى تعترف حماس بها؟

القضية باختصار هي أن نجاح حماس يجب أن ينعكس على مستوى أداء الحكومة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل، ولا يجوز إلغاء نجاح حماس وتحييده باستسلام حماس للشروط الإسرائيلية التي يدعمها للأسف ما يسمى بالمجتمع الدولي. فكيف يمكن لحماس أن تصمد أمام هذا الطوفان؟ أعتقد أن إرادة الشعب الفلسطيني التي أتت بحماس إلى السلطة، والتي اكتشفتها إسرائيل خلال سنوات الانتفاضة لقادرة بعون الله على أن تغير المعادلة، ولكنني أرجو أن تلتزم الدول العربية إما المساندة وإما الحياد وهو أضعف الإيمان، وألا تتحدث لغة المجتمع الدولي التي رضيت بالهوان للشعب الفلسطيني، كما أرجو للإعلام العربي أن يدرك مسؤوليته لهذه المرحلة الخطيرة التي تتقرر فيها خطوط التعامل. وأخيراً، فإن إسرائيل كما نعلمها لا تريد سلاماً تفاوضياً، ولم تغير خطابها، وسوف تعمل جاهدة على تأكيد مفهوم سلام المقابر، فهي إذن حرب بين شعب يريد البقاء، وبين أخطبوط يسعى له بكل

صور الإفناء. فهل يتفرج العالم العربي كما سبق له أن فعل، وكما أطلق بلا استحياء مصطلح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو صراع عربي إسرائيلي انسحب فيه الجانب العربي وراء سحب من الشكوك والريب، وترك الشعب الفلسطيني وحده يصارع أقداره، ويحدد وحده مصير هذه المنطقة.



لماذا تصر إسرائيل على اعتراف حماس بالذات ؟

لعل الدلالة الأساسية لاتفاق مكة بين فتح وحماس هو إبعاد حماس عن الساحة الرئيسية للسلطة الوطنية الفلسطينية مادام إبعادها كان مطلباً أمريكياً وإسرائيلياً وربما في أوساط أخرى ، وهو ما يريح أطرافاً فلسطينية أيضاً ويقلل الجدل حول دور حماس في الساحة الفلسطينية .

غير أن الحسابات الفلسطينية في اتفاق مكة وتوظيف هذا الاتفاق في خدمة وحدة القرار الفلسطيني حتى يتفاوض الفلسطينيون مع إسرائيل ظناً منهم أن هذا التفاهل سوف يحقق السلام ، هذا التقدير الفلسطيني يختلف اختلافاً واضحاً عن التقدير الإسرائيلي والأمريكي الذي يقوم بمفهوم مشترك على أن هذا الاتفاق يجب أن يكون أحد الإجراءات في خطة إبعاد حماس تماماً عن الساحة الفلسطينية .

فإذا كان اتفاق مكة يعتبر مصالحة بين الفلسطينيين وتكفيراً عن جاهليتهم التي قادتهم إلى حرب أهلية ، فإنه بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة كان أحد المحطات في خطتها طويلة الأجل ضد حماس .

ولكن اللافت للنظر والذي لا يجوز أن يفوت المراقب أمران :

الأمر الأول : هو تذبذب الموقف الإسرائيلي الذي علق على حكومة الوحدة الوطنية عندما برز اتفاق مكة بأنه لا يهم الفصائل التي تحكم ولكن الأهم أن تعترف هذه الحكومة بإسرائيل .

الأمر الثاني : أن اشتراط الاعتراف بإسرائيل قد تركز في مراحلها الأخيرة إسرائيليًا وأمريكيًا على حماس فاشتطت الدولتان أن تعترف حماس بإسرائيل مقدمًا وعلى بياض ودون شروط حتى يمكن القبول بحكومة الوحدة الوطنية ورفع الحصار وقد سبق لنا في عشرات المناسبات السابقة أن أكدنا أن ما تطالب به إسرائيل هو ذريعة لإبادة الشعب الفلسطيني عن طريق الحصار ، وهي تعلم علم اليقين أن حماس قد اعترفت ضمنيًا بإسرائيل عندما وافقت على أن القضية الفلسطينية تبدأ بحدود عام ١٩٦٧ أي أنها تستثنى إسرائيل ١٩٤٨ ويجب أن يكون واضحًا للمراقب أن اشتراط إسرائيل أن تعترف حماس بها بالذات يتجاوز الحديث عن حكومة الوحدة الوطنية لأن المطروح ليس حكومة حماس وإنما حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ، يضاف إلى ذلك أن اشتراط الاعتراف بإسرائيل في كل مناسبة يعكس عدم اقتناع إسرائيل بأنها صاحبة الحق في فلسطين وبأنها تريد من صاحب الحق الذي اكتسب شعبية كبيرة أن يعترف بها ، وهي تعلم قطعًا أنه رغم اعتراف حماس بها ضمنيًا إلا أن مجاهرة حماس بالاعتراف بإسرائيل سوف تفسره إسرائيل للفلسطينيين على أنه احتراق لورقة حماس أي أن المخطط هو إنهاء حماس كقوة سياسية بعد أن عجزت إسرائيل عن إحراق ورقة حماس عن طريق إشاعة أن وجود حماس في السلطة جلب الكوارث على الشعب الفلسطيني وأن هذا الشعب يعاقب معاقبة جماعية بسبب اختياره الحر للحماس وعليه أن يختار بين رفع الحصار عنه وبين التمسك بـ حماس .

من ناحية فإن إسرائيل تعلم أن حركة حماس ليست مطالبة بالاعتراف بإسرائيل لأنها ليست الجهة المختصة في ذلك وأنها مادامت قد قبلت بالمشاركة في السلطة الفلسطينية فإنها قبلت أوصلو ، ومعلوم أن أوصلو قد اقترنت باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية أي أنها قبلت أوصلو وصيغة الاعتراف المتبادل التي سميت هكذا وهي تسمية خاطئة عام ١٩٩٣ وكان إسرائيل تريد من أي مواطن فلسطيني أن يعترف بها . فإذا أصرت إسرائيل على ذلك فلم لا يصير الفلسطينيون على أن يعترف كل إسرائيلي بأنه اغتصب أراضي فلسطين وأن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الأصلي وأنه يعيش الآن على أقل من ١٠ ٪ من أراضي آبائه وأجداده ؟ ولماذا لا يصير الشعب الفلسطيني على إبعاد كل الوزراء في الحكومة الإسرائيلية الذين يطالبون بإبادة الشعب الفلسطيني بينما لا يوجد في صفوف الفلسطينيين مهما تطرقت بعض هذه الصفوف من يطلب إبادة إسرائيل واليهود ، بل إن إنكار المحرقة من جانب بعض الفلسطينيين م يقلل من شعور الفلسطينيين بأن ما تقوم به إسرائيل في فلسطين أدهى وأمر مما لحق ببعض اليهود على يد السلطات النازية ، كما أن ما لحق بهم لم يشارك فيه العرب وأن معاقبة الفلسطينيين بسلب أراضيهم بلا جريمة أمر يدعو للدهشة .

والغريب أن هناك بعض الشباب العربي الذين يتحدثون في محطات إذاعية وتلفزيونية أجنبية قد أبدوا اقتناعهم بأن عدم اعتراف حماس بإسرائيل يعد تعنتاً يضر بالقضية الفلسطينية .

ولكن هذا الشباب يجب أن يعلم أنه حتى مع كل المجازفات لو اعترفت حماس بإسرائيل فإن إسرائيل لن تفعل شيئاً فلن تنسحب من أراضي الفلسطينيين ولن يرفع الحظر عن الشعب الفلسطيني ، وحتى لو تخلت حماس عن السلطة تماماً فإن

لدى إسرائيل مخازن من الذرائع التي تتذرع بها لإجهااد وإذلال الشعب الفلسطيني .
وإني لأعجب كيف لا تتصدى الدول العربية لهذه المواقف الإسرائيلية وهي ترى
أن الفلسطينيين فقد أوفوا بشكل جماعي بكل ما طلب منهم ، بل لعلّي أقول أن حكومة
الوحدة الوطنية هي انحراف عن نتائج العملية الديمقراطية وهي خضوع للضغط
الإسرائيلي ولكن ضرورتها داخليًا وسدها للذرائع دوليًا أمر مطلوب سياسيًا .
ودعنا نؤكد أنه إذا اعترفت حماس بإسرائيل فبأي إسرائيل تعترف هل تعترف
بإسرائيل داخل قرار التقسيم أم بإسرائيل ٤ يونيو ١٩٦٧ أم إسرائيل ٥ يونيو وما بعدها .
إننا يجب أن نعلن بشكل واضح ما لم يتنبه إليه البعض في معالجة القضية
الفلسطينية وهو أن الإصرار على أن تتم التسوية في فلسطين على أساس حدود
١٩٦٧ هو في واقع الأمر فرض لانتهاك القانون الدولي في هذه النقطة لأننا إذا
افترضنا أن قرار التقسيم ، وهو أمر جدي - هو شهادة ميلاد إسرائيل وهو أساس
الشرعية الدولية بالنسبة للقضية الفلسطينية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، فإن
التركيز على تسوية القضية وفقًا لحدود ١٩٦٧ يعتبر اعترافًا بالغزو وبسلامة
العدوان وبأن استخدام القوة كان مشروعًا وهذا يناقض مبادئ الأمم المتحدة ،
ويجب أن يتنبه المسؤولون عن الجوانب القانونية للمشكلة الفلسطينية إلى أن هناك
فرقًا كبيرًا بين التسوية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وبين القبول بحدود
١٩٦٧ لأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ يتحدث عن أن احتلال الأراضي في عام ١٩٦٧
كان عملاً غير مشروع وأنه لا بد أن يزول الاحتلال الذي تم لهذه الأراضي وهذا
ينسجم مع قرار التقسيم لأن إزاحة الاحتلال يمهد الطريق لتنفيذ قرار التقسيم أما
الخلط الذي نراه في العقلية العربية بين الأمرين فهذا مفيد لإسرائيل ولذلك أدعو
القانونيين العرب في وزارات الخارجية العربية أن يتنبهوا لهذه الحقيقة .

حد قطع المعونات عن الشعب الفلسطيني المحاصر مما يخرج السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تضمن خطاب التهديد التلويح بأنه من المفيد للسلطة إضعاف فرص دخول حماس الانتخابات.

ثم انتقل خطاب الضغط الإسرائيلي بالذات إلى أنه اشترط لمشاركة سكان القدس الشرقية من العرب في هذه الانتخابات منع حماس بالمقابل من الترشيح. والحق أنه يجب توجيه التحية إلى السلطة وقيادتها على صمودها وإصرارها على التمسك بقواعد اللعبة الديمقراطية، وتحية لها مرة ثانية على إصرارها على رفض كل الضغوط، والتمسك بنزاهة الانتخابات الفلسطينية التي شهد العالم كله أنها عنوان على شعب يستحق الحياة والحرية من غاصبيه، فأخرج ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، ولذلك أشاد الرئيس بوش بهذه الانتخابات، ولكنه ساير الضغوط الإسرائيلية حين قرر منع المساعدات الأمريكية عن السلطة إذا شاركت حماس في السلطة أو شكلت حماس الحكومة، مع إصرار الرئيس الأمريكي على أن يظل أبو مازن رئيساً للسلطة، وهو أيضاً رئيس منتخب، لكنه هو الطرف الآخر في المعادلة. وسواء كان سبب اكتساح حماس هو يأس الشعب الفلسطيني من جمود الوضع السياسي وتدهور أوضاعه الأمنية في ظل الانفلات الأمني، وكذلك تدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية وتعرضه الدائم للغارات والاجتياحات الإسرائيلية، وسياسة الاغتيالات الهمجية التي تلحق الضرر بعناصر المقاومة وبغيرها.

في نفس الوقت يرى الشعب الفلسطيني أمامه سلطة عاجزة عن معالجة هذه القضايا بسياسة إسرائيلية مقصودة، ولذلك فسرت بعض الأعلام الأجنبية والعربية نجاح حماس بأنه رد فعل لسياسة إسرائيل تجاه السلطة مادياً وسياسياً. صحيح أن حماس ليس لديها حلول لهذه المشاكل، إلا أن موقف الناخب الفلسطيني يدل على

بحثه عن البدائل حتى لو تماثلت أو زادت في درجة عجزها.

إن تفسير نجاح حماس لا بد أنه يرتبط بمستقبل فلسطين والسلطة، وحماس جزء منها، ونظراً للمخاطر الكبيرة التي تحيط داخلياً وخارجياً، فقد أصرت حماس على العمل مع بقية الفصائل، حتى تخفف الضغط على فتح بعد أن نكأ نصر حماس جرحها وأزماتها التاريخية في غيبة شخصيات كاريزمية مثل عرفات، ولكن قيادة فتح سوف تخطئ خطأ جسيماً إذا استجابت لغريزة التنافس والبقاء ورفضت المشاركة مع حماس في تشكيل الحكومة، لأن ترك حماس وحدها سوف يعرضها للكثير من المخاطر، مما يؤدي إلى إفشال التجربة، وفي هذه الحالة فإن الشعب الفلسطيني سوف يزداد رفضاً لفتح بسبب هذا الموقف اللا أخلاقي.

وقد أبدى الكثيرون إشفاقهم على حماس، لأن نبيل الهدف والتمسك بالمبادئ وحده لا يكفي للتعامل مع الواقع المر، وأهم القضايا التي تواجهها حماس والتي يجب أن يساعدها في مواجهتها هي كيف يمكن أن توفق بين التمسك بالمقاومة التي انتخبها الشعب الفلسطيني من أجلها، وبين العثور على أرض سياسية مناسبة لا يرفضها المجتمع الدولي. بعبارة أخرى، تطالب إسرائيل، والاتحاد الأوروبي وغيرهما حماس بأن تعلن اعترافها باتفاق أوسلو واعترافها بإسرائيل كمقدمة ضرورية للدخول في مفاوضات مع إسرائيل، ونبذ العنف وتفكيك أجهزتها العسكرية والأمنية. إذا استجابت حماس، فقدت ورقة هامة أكسبتها الشارع الفلسطيني كما أفقدتها مبرر حوار إسرائيل معها، وصارت سلطة عادية تخضع لقواعد الابتزاز السياسي الإسرائيلي.

وإذا رفضت حماس ذلك وتولت السلطة، فمع من تتحاور إذا رفضت إسرائيل التعامل معها؟ وهل ترد فصائلها على كل عملية إسرائيلية كما كانت تفعل في

السابق؟ وهل إذا قبلت حماس أو سلو وكذلك نبذ العنف، فهل هناك ضمان بأن إسرائيل سوف توقف أعمال الاغتيال من جانبها، أم أن سياسة الاغتيالات أمر أساسي لا يمكن التفريط فيه ما دامت إسرائيل عازمة على اقتلاع المقاومة؟

من الواضح أن إسرائيل تريد أن تنهي المقاومة والانتفاضة دون مقابل، وتخشى أن يكون نجاح حماس هو رد الفعل الفلسطيني على مقولات إسرائيل بأنها أنهت المقاومة، فيكون موقف حماس المطلوب هو الخذلان الكامل للناخب المتحمس. وماهي الصيغة التي يمكن أن تجمع بين استمرار المقاومة والعمل السياسي والتنفيذي؟

إن جميع حركات المقاومة في التاريخ كانت دائماً تلقي السلاح فقط بعد أن تتوصل إلى اتفاقات للتسوية، ولكن حماس مطالبة بإلقاء السلاح أولاً دون أية ضمانات، بحيث يحقق نزع سلاحها أكثر من هدف لإسرائيل، فمن ناحية يتخلى عنها جمهورها، ومن ناحية أخرى يسهل الانقضااض عليها، ومن ناحية ثالثة يسهل استئناسها .

ورغم أن الحل يتطلب درجة عالية من الإنصاف وشجاعة المواجهة، إلا أن هذا الحل يظل دائماً مفتاح الموقف. فبدلاً من تطويع المقاومة وهي رد الفعل، فلماذا لا يتم التركيز على الاحتلال باعتباره نقطة البداية؟. ومادامت المقاومة هي رد الفعل، فإن السيطرة على الفعل وهو ما تملكه إسرائيل، هو بداية العمل الدولي في فلسطين.

لاشك ثالثاً أن حماس لاتزال في مرحلة انتقالية، وأن الكتابات العربية يجب أن تسهم في مساعدة الفلسطينيين على الوصول إلى قرار في هذا الموقف العصيب. فالمحقق أنه لايساعد على تحقيق هذا الهدف، تلك النوعية من الكتابات التي تحاول الإيحاء بأن حماس هي المشكلة وأن نجاحها قد عقد هذه المشكلة، وأنه قبل دخولها

هذه الانتخابات كانت عملية السلام مزدهرة ولذلك فإن اكتساح حماس للانتخابات اكتسح معه كل فرص السلام «البانعة». ومن الواضح أن تقييم الموقف من حماس بهذه الطريقة يلتقي مع التحليل الإسرائيلي.

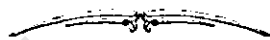
من ناحية أخرى، فإن بعض الأقلام العربية عقدت مشابهة بين حماس باعتبارها في نظرهم قمة اليمين الفلسطيني، وبين ظهور حزب الليكود في منتصف السبعينات من القرن الماضي. ويهدف هذا التحليل إلى التأكيد على أن الليكود في عهد بيغن هو الذي توصل إلى تسوية سياسية أدت إلى انسحاب إسرائيل من سيناء والتخلي لأول مرة في تاريخ إسرائيل عن أراضي أجنبية.

ونسي هؤلاء المحللون أو جهلوا عدداً أهم من الحقائق، أولها أن الانسحاب من سيناء تم في إطار رؤية استراتيجية إسرائيلية أسهمت فيها وصلت إليه إسرائيل الآن مع العالم العربي، بينما غابت الرؤية الاستراتيجية على الجانب العربي في وقت كان يملك فيه أدوات الفعل.

وأخيراً فلا تثريب على حماس إن هي قبلت مشروع السلام العربي للتسوية مع إسرائيل كمخرج لها من قبول أو سلو، أو الاعتراف بإسرائيل، لأن المشروع العربي يجعل الاعتراف بإسرائيل هو أحد الجوائز التي يمنحها العرب لإسرائيل إذا أخلصت إسرائيل في تنفيذ التزاماتها، فضلاً عن أن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن ما عرف بصيغة الاعتراف المتبادل لا تكفي لكي يتحقق هذا التبادل في الاعتراف.

وأخيراً يجب أن نذكر بأن على إسرائيل ألا تحصر نفسها في ترجمة نجاح حماس إلى هدفها في تصفية الانتفاضة فتزعم حماس بنفسها سلاحها وتقدم نفسها هدية لإسرائيل.

ولا بد ألا تغفل إسرائيل عن أن انتصار حماس يترجم في العالم العربي على أنه إصرار فلسطيني وعربي على رفض الاحتلال، ولذلك، فإن تعقد موقف حماس هو أحد أعراض 'الأزمة التي صنعها الاحتلال'. فقد مضى ذلك اليوم الذي كانت إسرائيل تدين من يذكر حماس بالاسم، خاصة بعد ظهور خطاب سياسي متسامح ووطني وغير متكالب على سلطة وإنما يعني بالتحريض وتلبية أشواق الفلسطينيين في حكم صالح وعيش كريم.



حصار عام على محرقة غزة

بعد مضي عام على محرقة غزة وفي ذكرائها الأولى ماذا حقق الطرفان (إسرائيل ومعها حلفاؤها والمقاومة ومعها الله)، حيث أصبح من العبث أن نتحدث عن الفلسطينيين أو الطرف الفلسطيني بشكل مطلق فالمحرقة كانت عملية مخططة لإحراق أهالي غزة وهدمهم حتى تلحظ السلطة وتعتز بأن من معنا في النعيم ومن معهم في الجحيم، ولذلك سوف يكشف التاريخ عن دور الصهاينة العرب الذين اشتركوا أو ساندوا أو أيدوا بشكل أو بآخر حصار وإحراق ومأساة غزة، وقد فوجئت بحديث السيد محمود عباس بالصحف المصرية ووسط الغموض الرسمي المصري والجدل الشعبي المحتدم حول جدار مصر الفولاذي بأنه دون غيره تطوع ربما بناء على طلب أحد فأيد حق مصر في بناء هذا الجدار. هذا الموقف يمكن تفسيره في حده الأدنى بأنه مجاملة لمصر في قضية شائكة وقد اعتاد أبو مازن أن يجامل على حساب شعبه فلا تزال كلماته في لقاء العقبة الأردني وفي أول ظهور له مع شارون وبوش وكونداليزا رايس وهو يتباكى على مآسى وفواجع اليهود عبر التاريخ ولكنه لم يشر بكلمة واحدة إلى الفلسطينيين وما عانوه من مأساة نادرة. وفي الذكرى الأولى لمحرقة غزة نستعرض في إيجاز المكاسب والخسائر

التي حققها أطراف الصراع. فمن ناحية المقاومة استمرت على ثباتها، وأن ثورة أهل غزة ضدها لم تتحقق ومخطط إسرائيل بالقضاء على حماس قد فشل. أما إسرائيل فتقول أنها كسبت الكثير من بينها أنها أفلتت من العقاب وتحارب آثار تقرير جولدستون . وتقول أيضاً أنها أسكتت الصواريخ المنطلقة من غزة وأنها توصلت إلى تهدئة غير متفق عليها ولكن بحكم الأمر الواقع احتفظت بها لنفسها بالعبث بأعصاب وأرزاق أهالي غزة. والأهم ترى إسرائيل أنها بعد انتهاء مهمتها العسكرية يقوم حلفاؤها باستكمال أهداف الحملة فقد استمرت غزة تحت الحصار واستمر إغلاق المعابر وتجمد الحديث عن إعمار غزة كما أن مصر تساعد إسرائيل والولايات المتحدة في منع تهريب السلاح وكل ضرورات الحياة لأهل غزة لأن إسرائيل حققت واحدة من هدفين الأول هو إبادة السكان وهو هدف استراتيجي للمشروع الصهيوني ، ولكنها فشلت في تحقيق الهدف الثاني الاستراتيجي أيضاً وهو التخلص من حماس، ولكنها على الأقل دفعت حماس إلى خط الدفاع في ظروف بالغة القسوة وحاصرت كل لفظة بدعمها بل وجعلت قضية منع السلاح عنها قضية دولية ووضعتها في الكثير من الدوائر في مرتبة المنظمة الإرهابية التي يحظر مساندتها، وهو اتهام خطير في أوروبا والولايات المتحدة، فضلاً عن أنها حرمت المقاومة من أى عمليات ضد إسرائيل فكرست بذلك مبدأ إطلاق يدها في التهويد. ومن الواضح أن إسرائيل نجحت أيضاً في تعميق الانشقاق بين فتح وحماس ولذلك يدخل موقف أبو مازن من نفق مصر الفولاذي في سياق التنافس مع حماس من ناحية وتجفيف منابع البقاء لسكان غزة ، ولكن هدف أبو مازن يختلف عن هدف إسرائيل فهو قطعاً لا يريد إبادة الشعب الفلسطيني ولكنه يريد زيادة معدل الضغط على حماس حتى تمتثل لما أسماه الشرعية الدولية، وتعنى شروط إسرائيل، فهو بهذا الموقف الفريد جامل إسرائيل ومصر والولايات المتحدة وأزال أى شك

لديهم في أن هناك تقارباً بينه وبين حماس أو أن العداء لها قد فتر.

في الذكرى الأولى لمحرقة غزة خسرت إسرائيل جوهر المشروع الصهيوني وهو سقوط القناع ودخول المقاومة مع الشعوب العربية على رهان البقاء لهذه الأمة ضد السرطان الصهيوني، كما أن إسرائيل قد خسرت ما يعادل ذلك وهو انكشاف أهم حلفائها العرب الذين لم يستطيعوا تبرير استئنافهم الحرب ضد غزة بالوكالة عن إسرائيل.

في هذه المقالة لن نكتفى بمجرد الحساب ولكننا يجب أن نبين ماذا يجب علينا عمله أمام التهديدات المستمرة والتي تمنع التوافق بين القيادات الفلسطينية. من ناحية لا تريد واشنطن مصالحاً ومن ناحية أخرى أفلس طريق التسوية السياسية. ومن ناحية ثالثة، أفلس السعى إلى إجبار إسرائيل على أي شيء، كما تجمدت المبادرة العربية التي ولدت ميتة. وفي نفس الوقت لاتزال غزة بين الركاب والإحباط وتحت الحصار الخانق وارتفاع الأسعار وشح الموارد والشعور بالمؤامرة وكأن إبادة غزة يمكن أن تكون قرباناً إلى الله بعد إن صارت قرباناً إلى الأسياد الصهاينة. والشعوب من خلف الحواجز تغلى والمعونات ومواد الإنقاذ تتكدس والمعابر مغلقة بعد أن أغلقت القلوب وجفت منابع الرحمة، وبلغت القلوب الحناجر.

المطلوب من الشعوب العربية أن تشكل في كل بلد لجنة للحكماء وتلتقى كل هذه اللجان للتفاوض مع الحكومات العربية على ما يلي:

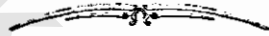
أولاً: فتح معبر رفح، وإغراق غزة بمواد الإغاثة، وإعادة الإعمار، وإغلاق الأنفاق التي يتحمل المواطن في غزة كل تكليفها، وأن تتحول مصر إلى مساندة أهل غزة مادام القصد الإسرائيلي هو إبادتهم.

ثانياً: تشكيل قوات رمزية عربية تحمى شواطئ غزة وتطلق الحرية لسكانها

صوب البحر حتى يتنفس السكان نسيم الحرية.

ثالثاً: وضع شروط ملزمة للمصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني، وفضح كل القيادات التي لا تمثل لذلك بحيث تكون كل المرجعيات عربية.

رابعاً: تتفق لجان الحكماء مع الحكومات العربية على شن حملة دبلوماسية عربية ضد إسرائيل والولايات المتحدة وإلا تتحمل النظم العربية المسؤولية كاملة عن المأساة الفلسطينية، وأن تدرك هذه النظم ولو بشكل متأخر أن الوقت لم يعد يسمح بالمهاترات والمهاطلات والمباحكات بعد أن فاض الكيل وبلغ السيل الزبى.



أبعاد الحملة ضد المقاومة الإسلامية: حماس وحزب الله

الثابت أن هناك حملة منسقة ضد المقاومة الإسلامية. أولاً: لأنها مقاومة لاحتلال غاصب، وثانياً: لأنها إسلامية. والثابت أيضاً أن المقاومة الإسلامية للمحتل هي العمل الإسلامي الوحيد الذي نعتف به، وهذا هو معيارنا لفرز العناصر المشروعة وغير المشروعة أيضاً في الساحة العراقية. والمعلوم أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين تشمل ساحة المقاومة للاحتلال الأمريكي للعراق، وأن التضامن الأمريكي الإسرائيلي في هذه الجبهات يجب أن يقابله تضامن للمقاومة أولاً، ثم لبيئة المقاومة العربية الإسلامية، أى العالمين العربى والإسلامى، كظهير يحمى المقاومة مادياً ومعنوياً ويشد أزرها. وإذا كانت واشنطن لا تخفى دعمها لإسرائيل، فلماذا يخفى الحلفاء المدافعون عن حقهم في الحرية والاستقلال تضامنهم؟

ومن الواضح أن إسرائيل، وفي إطار تحالفها مع الولايات المتحدة، تستهدف أعداءها المقاومين، وتستعدى البيئة المحيطة بهم. ففي فلسطين ولبنان أفنعت إسرائيل والولايات المتحدة كلاً من الاتحاد الأوروبي وبعض دول العالم، وربما دولاً عربية أيضاً، بأن المنظمات الإسلامية منظمات إرهابية، وطورت إسرائيل والولايات المتحدة هذا الموقف

بإنشاء مصلحة مشتركة تجمع الدول العربية معها، وهى أن المقاومة الإسلامية تتصل اتصالاً عضوياً بالتيار الجهادى الإسلامى، الذى يترد فى النهاية إلى القاعدة، وأن هذه المقاومة وحلفاءها خطر على النظم العربية. ومن المعتقد أن موقف الإخوان المسلمين فى مصر المعلن من إسرائيل، ودعمها لتصريحات الرئيس الإيرانى «أحمدى نجاد» حول المحرقة أكد الموقف الإسرائيلى وخدمه فى نفس الوقت، كما أن موقف الإخوان المسلمين فى سوريا من التضامن مع عبد الحليم خدام ضد نظام الحكم فى سوريا، بينما تواجه سوريا قوى تتربص بها، قد أضر بموقف الإخوان المسلمين وبمصداقيتهم فى نظر الشعب السورى. كذلك تستثمر إسرائيل الموقف الإيرانى من قضية الملف النووى لكى تربط بين إيران والمقاومة الإسلامية، ودعم إيران لها لاعتبارات سياسية ودينية.

ولذلك فإن إسرائيل تسعى إلى تنويع مصادر حربها ضد هذه المقاومة وحلفائها، وهم سوريا وإيران أساساً. أما سوريا، فإن قضية الحريرى كفيلة بشغلها وتبديد طاقاتها، ومحاصرتها نفسياً وسياسياً حتى تدرك أن ثمن مواقفها التقدمية باهظ، فتعيد النظر فى حساباتها. ويعلم الجميع أن واشنطن لا يهمها الحريرى إلا بقدر ما تقدمه قضيته فى حملة المواجهة للمقاومة الإسلامية وحلفائها. وهى تعلم قطعاً أن قضية الحريرى تشغل سوريا وتعرض على حزب الله. وكان الطريق الأول، هو الضغط لتفكيك المقاومة ونزع سلاحها، وقد أصبح نزع السلاح فى فلسطين هو الشرط الذى وضعته إسرائيل للجانب الفلسطينى إذا أراد حقاً عملية سياسية وتسوية، ولكن الجانب الفلسطينى يدرك تماماً أن سلاح المقاومة رصيد للشعب الفلسطينى، وأن إسرائيل تثير الضجة حول الموضوع، وتسعى حيثياً إلى تصفية عناصر المقاومة ورؤسائها يومياً، فتظل قضية نزع السلاح ضاغطة على السلطة، كما تظل الاغتيالات والمداهمات هى سلاح التصفية الرئيسى، حتى إذا فرغت من ذلك، لم يعد للسلاح دور

بعد فناء المقاومين. ويبدو أن وسائل إبعاد حماس عن الساحة السياسية بعد الإجهاز على معظم قدراتها عسكرياً لم يعد ممكناً، خاصة بعد أن اكتسحت صناديق الانتخابات البلدية، فدخلت إسرائيل في مرحلة نزع سلاحها ليس عن طريق السلطة الفلسطينية أو قوة دولية، وإنما عن طريق ترويضها، وذلك بطريقتين: الأولى: دفعها إلى الاختيار بين المقاومة أو العمل السياسي في البرلمان والحكومة، وهى تعلم أن العمل السياسي والمقاومة ليسا بديلين، وإنما هما سلاحان متوازيان يؤديان إلى هدف واحد، وهو استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. في هذا الاتجاه، فإن إسرائيل ترحب بحماس كحزب سياسى له حضور تنفيذى وبرلماني، ولكن بعد الاعتراف بأوسلو، والتخلي عن المطالبة بكل فلسطين. وهذا في الواقع هو موقف حماس الآن، ولن تجد صعوبة في تأكيده. أما الطريق الثانى: فهو التلويح باستعداد إسرائيل للتفاوض مع حماس مادام موقفها من إسرائيل لم يعد الإنكار والسعى إلى الإزالة.

ولذلك نعتقد أنه سيتم استيعاب حماس في الساحة السياسية الفلسطينية وسوف تكون جزءاً من التسوية مع السلطة وتتحول إلى العمل السياسي بعد أن بذل شارون جهداً خارقاً في قمع الانتفاضة، ولكن إسرائيل سوف تتابع تصفية القيادات الإسلامية، وسوف تتنفس إسرائيل الصعداء يوم تتخلص من حماس كمنظمة فداية.

أما حزب الله، فقد نشأ أصلاً لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ويختلف في ظروفه تماماً عن حماس، ذلك أن حماس تعمل تحت وطأة الاحتلال ويتعرض قادتها للاغتيال، وزعزعة ثقة الشعب الفلسطيني في جدوى مقاومة احتلال غاشم يستخدم الصواريخ من الطائرات في الاغتيال، بينما يعمل حزب الله في ظروف مختلفة، خاصة وأن الشعب اللبناني كله قبل المؤامرة الأخيرة، يعتبره حزب التحرير القومي.

هذه الظروف هي بالتحديد التي تحاول إسرائيل تغييرها، ولما لم تجد وسيلة

مباشرة فقد أنات واشنطن عنها في تحريك مجلس الأمن الذي بدأ بالقرار ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤، والذي عين من أجله مبعوث خاص، والذي فسر لكي يوجه إلى حزب الله وإلى الفلسطينيين في لبنان بضربة واحدة. ولما كان ضرب حزب الله قضية جوهرية لكنها معقدة، فقد تطلبت تحريكا جوهريا، فكان اغتيال الحريري هو العامل المحرك catalyst الذي عجل بانسحاب سوريا، وفك التحالف الميداني بينها وبين حزب الله، وأدى إلى تقسيم اللبنانيين حول من قام بهذا الاغتيال. ولذلك وجدت واشنطن في التحقيق الدولي عاملاً مكثفاً ودالاً على كل الرموز، فأثير مرة أخرى الحديث عن جدوى سلاح حزب الله، وأصبح الجدل حوله هو ما تسعد له إسرائيل، وتدخل أمريكي مباشر لتوجيه الأحداث وتسخينها صوب الانفجار.

ولاشك أن الانتصار الكبير لإسرائيل يتحقق عندما تتمكن إسرائيل من قمع المقاومة الإسلامية في فلسطين وتحويلها إلى طاقة سياسية تنضم إلى السلطة في المطالبة بالحقوق الفلسطينية، وإذا تمكنت من تصفية حزب الله ونزع سلاحه. وفي هذه الحالة تكون إسرائيل قد قضت على كل أعدائها تقريبا، خاصة إذا نجحت أيضا في التوصل إلى تسوية مع إيران حول الملف النووي الذي تقف إسرائيل وإيران على طرفيه: إيران تصر على الاستفادة من الطاقة النووية، وإسرائيل تخشى من تجاوز إيران الخط الفاصل بين الاستخدام السلمي والاستخدام العسكري ولا تأمن أن يقوم غيرها بحراسة هذا الخط.

في هذه الحالة سيكون لبنان مفتوحا أمام إسرائيل، كما تأمل إسرائيل أن تكون سوريا أيضا قد قرأت الخريطة الجديدة قراءة صحيحة، وهو نفس المصطلح الذي كررته واشنطن لسوريا بعد غزو العراق، ولكن سوريا قرأت الخريطة قراءة عربية في وقت تعد هذه القراءة إبحاراً خطراً ضد تيار محيطي كاسح.

إسرائيل بين موسكو وحماس

المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس بوتين فى أوائل فبراير الجارى، والذى أعلن فيه أنه يعتزم دعوة زعماء حماس لزيارة موسكو، وأكد على أن حماس ليست منظمة إرهابية، أثار زوبعة من الاعتراضات من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان القاسم المشترك فى الاعتراض هو أنه لا يجوز لموسكو أن تسبغ الشرعية على منظمة إرهابية، كما أن هذا الموقف يناقض موقف اللجنة الرباعية، ويؤدى إلى ضياع عملية السلام. تضيف إسرائيل أن اعتراف موسكو بحماس يعنى أن موسكو تغفل علاقة حماس بالشيشان، فإذا كان الشيشان مصدر تهديد لروسيا، فإنها لا يجوز أن تستخف بخطر حماس على إسرائيل. ورغم التقاء الموقف الروسى مع الموقف الأمريكى عندما أعلن وزير الدفاع الروسى أن دعوة حماس ستكون فرصة لإفهامها شروط التعامل فى عملية السلام، فإن ذلك لم يمنع تزايد الضغوط لإلغاء الزيارة، وعدم مساعدة حماس على ما تعتبره إسرائيل الإفلات من استحقاقات السلام.

والغريب أيضاً أن العالم العربى عامر بكُتاب لهم أسماؤهم الساطعة فى سماء الثقافة العربية، ويتخذون مواقف تنسجم تماماً مع الموقف الإسرائيلى، وابرز الأمثلة على ذلك مقال نشر فى جريدة الشرق الأوسط

يوم ١٣ فبراير الجارى بعنوان «حماس وطربوش حافظ إبراهيم»، ورغم أن ما ساقه المقال حول حافظ هو نكتة متكررة بعبارات مختلفة في كل المحافظات في مصر، إلا أنني أخشى أن يكون الكاتب مقتنعاً بأنه لا سبيل إلى التواصل مع الإسرائيليين إلا من خلال إقدام حماس على تبني نفس المواقف التي تبنتها السلطة الفلسطينية. هذا الاقتناع يرد عليه تحفظان:

الأول: أنه يريد أن يحول انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية إلى التفاف على إرادة الشعب الفلسطيني، علماً بأن الشعب الفلسطيني اختار حماس بسبب كل ما ترمز له فتح والسلطة في هذه المرحلة، سواء في الإدارة، أو في التعامل مع إسرائيل.

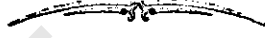
أما التحفظ الثاني: فهو أن الشروط التي وضعتها إسرائيل ليس لها محل، فلا يجوز للذى يقاوم العدوان أن نلزمه بوقف المقاومة، وأن يقاوم بقلبه وليس بسلاحه، بينما لا يطالب المعتدى بوقف العدوان. كما أن في هذه الشروط مغالطة كبرى، وهى المتعلقة بالاعتراف بإسرائيل، وهذا الاعتراف ليس وارداً إلا في إطار اتفاقية سلام، أما أوصلو، فهى إطار لمفاوضات.

أما شرط قبول حماس لمرجعيات السلام فهذا وهم كبير، لأن هذه المرجعيات وضعت لتصفية المقاومة ومساعدة إسرائيل، ولم توضع للحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه. وبدلاً من أن ينضم بعض الكتاب العرب للضغط على حماس حتى تلبس طربوش السلطة الفلسطينية، يجب عليهم أن يضغطوا على المعتدى، وأن يلزموا إسرائيل بأن توضح لنا ماذا تريد في نهاية المطاف، وقد أفصحت عن ذلك بالفعل في خطة شارون، التى لا تعترف بالجانب الفلسطيني. وإننى أدعو هؤلاء الكتاب إلى أن يقرأوا الصحف الإسرائيلية يومياً لكي يطلعوا على الخطاب السياسى الإسرائيلى. ولست بحاجة إلى أن أورد تفاصيل تطبيقية له،

والذى يؤكد على أن فلسطين يحتلها الفلسطينيون، وأن اليهود يجاهدون لتخليصها منهم، فكيف يستغرب هؤلاء الكتاب العرب أن تخرج منظمة مثل حماس على الطرف الآخر، وهو هذه المرة صاحب الأرض والحق، لكى يطالب بإزالة هؤلاء الغاصبين، الذين لا يطبقون أن يعيش صاحب الحق على رقعة محدودة بجانبهم. وإذا كان هؤلاء يعتقدون أن هذه هى لغة الدبلوماسية الدولية، فهم يرون بأعينهم كيف أن بيان اللجنة الرباعية طالب باستبعاد حماس من الانتخابات، ثم طالب بعزلها رغم أنها خيار الشعب الفلسطينى، بينما هذه الدبلوماسية الدولية لا تقيم لها إسرائيل وزناً، إلا بقدر ما تساعد على تحقيق مخططاتها. ونحن نعلم جميعاً أن الدبلوماسية الدولية تعكس أوزان القوة النسبية لأطراف الصراع.

والطريف أن إسرائيل تعتقد - لاعتبارات مفهومة - أن المبادرة الروسية ليست موجهة إليها، وإن كانت أصيبت بشظاياها، وإنما هى موجهة إلى الولايات المتحدة، التى ترى إسرائيل أنها استخفت بموسكو وحاصرتها، وأنكرت عليها أى دور فى أى مكان، كما لم تبد أى تعاطف معها فى قضية الشيشان، على خلاف إسرائيل التى نذرت نفسها لمحاربة «الإرهاب الإسلامى» فى كل مكان، رغم أنها واثقة من أن هذا «الإرهاب الإسلامى» يتمنى رضا إسرائيل، ويستبعد إسرائيل من ساحة الجهاد المقدس! ومن الواضح أن محاولة إسرائيل أن تقيم مسافة بين استهداف موسكو لها واستهداف موسكو للولايات المتحدة أن توضح أنها ليست فى خصومة مع موسكو، وأنها لم تسئ إليها، وأنها تقدر أن موسكو تحاول أن تستعيد مكانتها وتتقم لكرامتها وأن تثبت لواشنطن أنها دولة عظمى. ترى إسرائيل أيضاً أن المشكلة هى أن رد موسكو، مثل تزويد سوريا بالصواريخ أو التعاون مع إيران فى المجال النووى أو دعوة حماس، يعود بالضرر على إسرائيل وليس على الولايات المتحدة. وهذا

الخطاب الإسرائيلي الذي يشدد على أن موسكو تناهض الولايات المتحدة في كل هذه التصرفات وخاصة بالنسبة لحماس، يستند إلى ما ورد في تصريحات الرئيس الروسى في مؤتمره الصحفى من أن نجاح حماس يعنى هزيمة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وإلى أن زعماء حماس يرون أن هذه الهزيمة تترك فراغاً سياسياً تتقدم موسكو لملئه. وأخيراً فإن هذا الخطاب ينطوى على استعداد أمريكى لموسكو لصالح إسرائيل.



روسيا وحماس : تداعيات وتأويلات

لا خلاف على أن دعوة موسكو لزعماء حماس وتصريحات الرئيس الروسى بوتين فاجأت الجميع، وعلى الأخص الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد أكد الرئيس الروسى أن حماس ليست منظمة إرهابية، وأنها خيار الشعب الفلسطينى عبر انتخابات نزيهة، وأن تفسيره لسبب فوز حماس هو ملل الشعب الفلسطينى من الفساد، ولا يعتقد أن يكون فوز حماس مؤشراً على تأييد الشعب الفلسطينى للتطرف. هذه التصريحات الروسية التى اقترنت بدعوة قيادة حماس تعنى أن روسيا عضو اللجنة الرباعية الدولية، التى أصدرت قراراً فور فوز حماس تطالبها بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف، تريد أن تؤكد لحماس نفس المعانى. كما أن تأكيد بوتين أن حماس ليست منظمة إرهابية لم يناقض أى موقف للرباعية التى لم يحدث أن اهتمها حماس بأنها منظمة إرهابية، فضلاً عن أن اللجنة الرباعية لم تنكر أن حماس هى خيار الشعب الفلسطينى، ولم يسبق أن قالت أن فوزها الكاسح فى الانتخابات هو الذى أسقط عنها صفة الإرهاب. ومن الواضح أن الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول حماس هو خلاف خارج اللجنة الرباعية على وصف حماس، فهى الفائز ديمقراطياً بالنسبة لكليهما، ولكنها إرهابية

عند واشنطن. وبخلاف ذلك عند روسيا. وكان يمكن لروسيا أن تجاهر بموقفها المعلن من حماس دون أن تدعوها لزيارة موسكو. ولذلك، فإن توقيت التصريحات والدعوة وسط زخم أمريكي وإسرائيلي يحاول محاصرة حماس يفتح طاقة الحركة الدولية للحماس عبر عاصمة ضخمة مؤثرة، بما يخفف الضغط الأمريكي والأوروبي على حماس، ويمكنها من تعزيز مكانتها الدولية كقوة سياسية جديدة يسمع العالم منها مباشرة خطابها، بعد أن احتكر الإعلام الأمريكي والإسرائيلي نقل هذا الخطاب إلى العالم الخارجي.

في هذا السياق، اعتبرت واشنطن وإسرائيل أن الموقف الروسي، التصريحات، والدعوة، يمثل تحدياً خطيراً لهما، وإحباطاً واضحاً لمخططاتهما، فاندفعت واشنطن تطالب موسكو بإيضاح أسباب قرار دعوة حماس، ثم خففت اللهجة فطالبت بتفسير هذا الموقف، ثم عادت وخففت مرة أخرى فأكدت على حرية القرار الروسي، ولكنها أوضحت أنها واثقة من أن روسيا ملتزمة بموقف اللجنة الرباعية، الذي يشدد على عرض الشروط السابقة على حماس، ولكن اللجنة لم تمنع أحداً من دعوة حماس، ولذلك أعلنت موسكو أنها ستعرض على حماس هذه الشروط. أما إسرائيل، فقط اعتبرت الدعوة خنجراً في ظهرها، وطالب أحد وزراء الحكومة باستدعاء السفير الإسرائيلي في موسكو، وتساءل ماذا تفعل موسكو لو دعت إسرائيل زعماء الشيشان إليها؟ بل إن إسرائيل حاولت استعداد الدول الغربية على روسيا زاعمة أن الدعوة الروسية تعد لطمة لها. وقال الرئيس الإسرائيلي أن الدعوة تهدد فرص السلام. ولكن وزير الدفاع الروسي ومن بعده الرئيس الروسي دافعاً عن قرار موسكو.

أما فرنسا، فقد فاجأت الجميع أيضاً بمساندتها للموقف الروسي من حماس،

وقالت الخارجية الفرنسية أن موقف روسيا يمكن أن يساهم في دفع حماس إلى الموقف الدولي، ولكن منظمة يهودية فرنسية هاجمت الموقف الفرنسي، وانفقت مع تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية في أن هذه المواقف تؤدي إلى انفراط عقد المجتمع الدولي في موقفه من حماس.

فما هي دوافع موسكو وفرنسا من هذا الموقف الجديد، وما هي تداعياته؟ وأخيراً، ما هي المكاسب التي تتحقق للشعب الفلسطيني من خلال حماس، خاصة إذا أضفنا إلى هذا الانفراج الدولي تصريحات كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، التي طالب فيها المجتمع الدولي بإتاحة الوقت والفرصة لحماس قبل الحكم عليها؟

أما دوافع روسيا لدعوة حماس ونفى صفة الإرهاب عنها، وهي تعلم مدى حساسية ذلك عند الولايات المتحدة وإسرائيل فهي مستويان، المستوى الأول: هو ما أعلنته موسكو، وهو إبلاغ موقف اللجنة الرباعية لحماس حول شروط التسوية، والحوار مع إسرائيل، وقبول المرجعيات السابقة التي قبلتها السلطة الفلسطينية. وأما المستوى الثاني: فهو يتعلق برغبة موسكو في إزعاج واشنطن رداً على السياسة الأمريكية الثابتة والهادفة إلى تقويض الوجود والنفوذ الروسيين في الجمهوريات السوفيتية السابقة.

ولاشك أن المبادرة الروسية تهدف إلى استعادة الدور الروسي في المنطقة، وبالذات في القضية الفلسطينية، وبشكل خاص في المنطقة العربية، وهي تعلم أن هذه القضية تمثل أولوية قصوى لإسرائيل. ولكن الغريب أن فرنسا قفزت بسرعة في المبادرة الروسية، وربما أعقبها بدعوة لقادة حماس لزيارة باريس، مما يشجع الصين وربما بريطانيا على ذلك أيضاً. فهل قررت باريس وجاهة المبادرة الروسية فاحتضنها، أم قفزت إلى القارب الروسي حتى تفرغ المبادرة من مضمونها؟

من الناحية التاريخية، كانت فرنسا هي المعادل في العالم العربي للولايات المتحدة في الغرب في سجل الصراع العربي الإسرائيلي، واتهمت باريس عدة مرات، بل ربما حتى الآن، بأنها تميل نحو الفلسطينيين على تفصيل في هذا السجل الحافل منذ السبعينيات، الأمر الذي سجله السفير الإسرائيلي في باريس حتى عام ٢٠٠٢، حيث أصدر كتاباً عام ٢٠٠٥ اتهم فيه فرنسا بأنها تتلاعب بإسرائيل في علاقاتها بالعرب.

وليست هناك مؤشرات كثيرة على أن فرنسا غيرت موقفها الآن، ولكن هناك مؤشرات أكثر على أن فرنسا غيرت موقفها من سوريا ولبنان والسودان وإلى حد ما العراق، مما يسمح بإجابة غير كاملة عن هذا السؤال: الإجابة تحتمل مفارقة فرنسا للموقف الأمريكي في هذا الملف، وهو أمر لا نميل كثيراً إلى قبوله، كما تحتمل الإجابة افتراض أن فرنسا تريد أن تحقق الهدف الأمريكي ولكن بوسائل مرنة، لأنها تعلم أن الصدام مع روسيا يزيد روسيا تصلباً، كما أن باريس تعلم جيداً أن المخطط الأمريكي ضد روسيا خطير، ويصل في نهايته إلى درجة تمزيق الاتحاد الروسى، وتشجيع الأقليات لتمزيق الجسد الروسى، مثلما نجحت الولايات المتحدة في تفجير الإمبراطورية السوفيتية. وكان الالاف للنظر حقاً هي تلك السرعة التي ردت بها باريس دون تردد في مواجهة التراجع الأمريكى في الخطاب السياسى على المبادرة حتى تحقق هدفها دون أن تشعر روسيا بالمزيد من الإهانة. تعلم واشنطن جيداً أنها سارعت ذات يوم في يوليو ٢٠٠٥ خلال زيارة الرئيس الروسى للقاهرة، فأجبت المبادرة الروسية التي كانت تهدف إلى الإعلان عن وجود روسيا على قيد الحياة في المنطقة. فضنت عليها واشنطن حتى بهذا القدر من حفظ ماء الوجه.

ولاشك لدينا في أن المبادرة الروسية قد أضافت أملاً جديداً لدى حماس، وأشاعت روحاً من التفاؤل لدى الرأى العام العربى، في أن الشعب الفلسطينى

يمكن أن يعبر عن نفسه بطريقة أكثر وضوحاً، وبخطاب سياسى مغاير فى بيئة دولية أقل إظلاماً. ولا شك أن المراقب لمجمل الأوضاع فى المنطقة يدرك أنه مهما فُسرت المبادرة الروسية سواء على أنها جزء من الصراع مع واشنطن، أو لإثبات الذات، أو أنها صحوة ضمير أو غيرها، فإنها تضاف إلى عدد من المؤثرات التى تدعو إلى التفاؤل التى تعطى واشنطن فرصاً جديدة حتى تفلت من الاختناق الإسرائيلى للسياسة الأمريكية. أهم هذه المؤثرات، هى زوال شارون وخلو الساحة الإسرائيلىة من شخصية كاريزمية بديلة أرهقت الولايات المتحدة طويلاً، وأجبرتها على أن تلهث وراء مغامراتها وكلفتها الكثير. ويطول المقام فى تعداد هذه المؤثرات، ولكننا نقتصر فى هذا المقام على تسجيل أن المبادرة الروسية سوف تفتح الباب بالفعل - وكما تخوفت إسرائيل - أمام قوة سياسية فلسطينية جديدة، ومستوى أعلى من الخطاب الفلسطينى يخدم المنطقة العربية والقضية فى إطار تطورات أخرى بالغة الخطر، ليس أقلها تفاقم الملف النووى الإيرانى.



حماس بين مثاليات الأمل وكابوس الواقع

لحق أنني أتردد كثيراً في الكتابة الواقعية عن حماس خشية الخلط بين ما يجب أن يوجه إلى حماس من أفكار ونصائح، وبين ما يجب أن يوجه إلى القراء من توعية حتى يمكنهم الالتفاف حول القضية الفلسطينية في واحدة من أدق تفاصيلها عبر التاريخ. وأشك أن تحمل المقالة الواحدة كلاً من الجانبين بنفس القدر مهما كان الحذر والعمد في الصياغة والتركيز. وأكتفى في هذه المقالة بمناقشة جانبين، أولهما الحصيلة الإيجابية والأوراق التي يمكن أن تخدم حماس في معركتها في الداخل والخارج. والثانية تتعلق بإسرائيل، وهي مسألة تحتاج إلى مقال خاص، وملخصها أن إسرائيل تدبر القضية ضد حماس بأعلى درجة من الشعور بالخطورة على أساس أن حماس وإيران حليفتان، وكلاهما يهدد إسرائيل في الصميم وفقاً للرؤية الإسرائيلية التي لا ترى سوى المصلحة الإسرائيلية، وحق إسرائيل في العدوان. ولولا أن إسرائيل مصممة على ابتلاع كل فلسطين، وعلى إسكات كل الأصوات والقوى الدولية والإقليمية حول هذه القضية لما كان هناك مشكلة بالنسبة لتسلح إيران أو غيرها، ولما كان هناك مشكلة في نوع المنظمة أو الاتجاه الذي يختاره الشعب الفلسطيني. هذا لتقابل المطلق بين حق الشعب الفلسطيني في البقاء في أرضه،

وإصرار حماس على انتزاع هذا الحق من ناحية، مقابل المشروع الصهيوني الذي تجسده إسرائيل هو الذي خلق المشكلة، وأصاب إسرائيل بالصدمة، لأن المشروع الصهيوني كان يسير سيراً ممتازاً قبل فوز حماس في الانتخابات، وكان مقدراً له - لو أسعف الحظ شارون - أن تظهر ملامح هذا المشروع بشكل واضح مع إطلالة ٢٠٠٨ على الأكثر، لأن هذا المشروع قد تم تأمين كل مقومات النجاح له على الساحة الفلسطينية، حيث السياسيون «العقلاء» المتمرسون في إدارة «السلام» بعد أن اضطرتهم الظروف إلى أن يخلع بعضهم لباس القتال، وبعد أن تحولت الثورة الفلسطينية إلى منطق الإدارة المدنية، أو منطق الدولة.

كذلك توفرت لإسرائيل القناعات والرضا في الساحة العربية، فأصبح العالم العربي مستسلماً لقدره، بل وانقلب بعض أقطابه إلى ناصحين للجنوح إلى السلام، بل ونفض اليد من هذه القضية المزمنة، والغفلة التامة عن المخاطر القومية التي يعتبرون أنها من مفردات الماضي، ويبشرون بأنهار العسل واللبن إذا تمسك العالم العربي بالواقعية وتحلى بالسماحة. كذلك توفرت لهذا المشروع مقومات نجاحه على الساحة الدولية، وأهمها أن الولايات المتحدة انتقلت من مجرد حليف لإسرائيل يتفهم معظم مقولاته إلى شريك لإسرائيل يتقدم على مواقف إسرائيل، بحيث يرى البعض ظهور بعض المشاحنات الأمريكية الإسرائيلية بسبب تحمس الولايات المتحدة للمصالح الإسرائيلية أكثر مما تراها إسرائيل نفسها، وهى عدوى أصابت العالم العربي أيضاً.

في ضوء هذه المقومات المبشرة بكل الخير لإسرائيل، والتي سقطت في ظلها الحقوق الفلسطينية في المسافات الفاصلة بين الخطاب الحجري القديم وبين خطاب السلام المتسامح ظهرت حماس لكى تذكر بهذه الحقوق كاملة، وهذا هو مصدر

الفرع لإسرائيل والولايات المتحدة. ولذلك، فإن إسرائيل تصر على إنهاء أى أثر لفوز حماس، إما لتحول حماس إلى الواقع الذى كان سائداً قبل ظهورها، وإما إلى إزالتها حتى لا تهدد هذا الواقع، الذى يمتد على جبهة عريضة، ويتحدث فيه الأطراف لغة واحدة، ولم يعد الفارق بين العربية والعبرية عائقاً فى سبيل التفاهم، وهذا هو مصدر الخطر على حماس، لأنها تواجه تحديات الداخل وتحديات الواقع الإسرائيلى والواقع الدولى، ولا تملك سوى الثقة بالله وثقة الشعب الفلسطينى ودعوات الشعوب العربية والإسلامية. فنحن إذن أمام قوة تتمتع بالنقاء، وتريد أن تجسد المثاليات السياسية فى واقع يأبى أن يستمع حتى لهذا الخطاب. وينظر المعجبون بهذا الخطاب نظرة إشفاق، حيث يرى البعض أن المثاليات التى تعمل بها حماس فى الساحة العسكرية والسياسية المعارضة لا تتطابق مع واقع التعامل فى السلطة التنفيذية مع إسرائيل ومع الداخل. والغريب أن كل ذلك تعرفه قيادة حماس، ولكنها توازن بين تحديات الواقع والأمل فى كسر هذه التحديات.

أما آفاق الأمل فتتسع لتشمل الداخل والخارج معاً فى فلسطين. يكفى أن نشير فى هذه العجالة إلى محاولة حماس كسر الإطار الدولى الخانق الذى يحاصرها، فهل تمكنت حماس خلال الزيارات التى قام بها وفدها إلى تركيا وروسيا من كسر حاجز العزلة؟

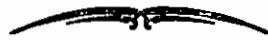
يمكن النظر إلى حصيلة الزيارتين إلى روسيا وتركيا من زاوية إيجابية، وهى أن دعوة حماس للزيارة كانت فى حد ذاتها تفرجاً نفسياً مهماً، كما كانت فى نفس الوقت خطوة أزعجت إسرائيل، لأن مثل هذه الزيارات تتيح الفرصة لطرح القضية الفلسطينية من جديد، وتدويل القضية التى حرصت إسرائيل على احتكارها، وفرض رؤيتها عليها. فقد أُنذرت إسرائيل الحكومة التركية بأن زيارة حماس خط

أحمر، وتهديد للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين، فترتب على ذلك أن رفض الرئيس التركي مقابلة الوفد، وحصر لقاء الوفد مع وزير الخارجية بصفته الحزبية وليس السياسية. كما أن تركيا أعلنت أنها طلبت من حماس الاستجابة لشروط إسرائيل، أي أنها وظفت الزيارة لصالح إسرائيل، ومع ذلك حرضت الحركة الصهيونية بعض الصحف التركية لمهاجمة القيادة التركية على أساس أن زيارة حماس لتركيا تضر بالمصالح الوطنية التركية، ويقصد بها المصالح مع إسرائيل والولايات المتحدة، بينما دافعت بعض الصحف التركية الأخرى عن الزيارة بأنها تسمح لتركيا بتأكيد دورها في العالم العربي والإسلامي، أي أن الزيارة قد فتحت الجدل مرة أخرى في تركيا بين الجناح المطالب بدمجها تماماً في الغرب، وبين الجناح الذي لا يفرط في الهوية الإسلامية لتركيا ومصالحها في العالم العربي.

ولاشك أن دعوة تركيا لحماس قد رفعت أسهم تركيا في الشارع العربي، ولدى معظم الحكومات العربية. أما زيارة حماس لموسكو، فهي فتح جديد أمام حماس، ولكن الضغوط الإسرائيلية والأمريكية ركزت على القيادة الروسية تركيزاً مخيفاً، فأحبطت ما كانت تأمله روسيا من إحياء لدورها في الشرق الأوسط. وقد سبق للولايات المتحدة وإسرائيل أن أحبطتا زيارة الرئيس بوتين للمنطقة في ربيع ٢٠٠٥، بل إن دعوته إلى مؤتمر دولي لمناقشة القضية الفلسطينية التي أعلنها خلال زيارته للقاهرة قد ماتت، ولم يجد مجالاً وهو في إسرائيل لتجديدها، واعتبرتها الصحف الأمريكية نكتة الموسم، بينما اعتبرتها الصحف الإسرائيلية في ذلك الوقت مبالغة روسية في الأمل في بعث الدور الروسي في الشرق الأوسط، وذكرت هذه الصحف روسيا بأن إسرائيل والتأشيرة الإسرائيلية هي مفتاح الدخول إلى المنطقة وفقاً للشروط الإسرائيلية. وعندما دعا بوتين وفد حماس لزيارة موسكو كان بوتين

يشعر بتزايد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، فطمأن الولايات المتحدة وإسرائيل بأن الزيارة فرصة لكى تسمع حماس منه نفس الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وهو ما امتدحته الإدارة الأمريكية، واعتبرته إسرائيل أيضاً أمراً مفيداً. ورغم ذلك، فإن وفد حماس شعر بأن الزيارة تمثل نجاحاً كاملاً فى تحقيق الهدف منها، وهو اطلاع الروس على رؤية حماس لإدارة القضية الفلسطينية، وأن حماس تعرف الشروط الإسرائيلية، ولن يضيرها أن تسمعها من كل العواصم الدولية.

وخلاصة القول فى هذه النقطة، هو أن الآفاق الدولية لحماس يمكن أن تتسع، وأدنى ما يمكن أن يتحقق فيها هو التعريف بالقضية الفلسطينية من منظور حماس، ولكن قفز حماس إلى الآمال العريضة لن يغنيها عن أن تهتم اهتماماً دقيقاً بما يثار ضدها، خاصة وأن الساحة الفلسطينية فيما يبدو توشك أن تتصل اتصالاً مباشراً بالساحة الدولية التى لم تعد عدائية تماماً إزاء حماس كما كان موقفها فور نجاحها فى الانتخابات. وبذلك يظل الصراع قائماً بين رغبة إسرائيل فى إخماد أنفاس حماس، ورغبة حماس فى الخروج من السحابة السوداء التى تفرضها إسرائيل عليها.



أبعاد عملية التهدة في فلسطين

يقصد بالتهدة في فلسطين أمران مختلفان، الأمر الأول: من وجهة نظر إسرائيل ويقصد بها أن تكف المنظمات الفلسطينية الفدائية عن التصدى للعدوان الإسرائيلي وتعطيل المشروع الصهيوني بكل الطرق سواء عن طريق المقاومة السياسية أو المقاومة المسلحة. الأمر الثاني: من وجهة نظر المقاومة وتعنى التهدة، الالتزام المتبادل بينها وبين إسرائيل بهدنة تتوقف خلالها كافة الأعمال العسكرية من الجانبين.

وقد حاولت إسرائيل أن تتلاعب بمفهوم التهدة فزعمت أنه لا يجوز الاتفاق على تهدة مع الإرهاب، وإنما التهدة من جانب الإرهابيين هو ثمن الإبقاء على حياتهم، وقد شجعت الولايات المتحدة مصر وإسرائيل على التوصل إلى مثل هذه التهدة مع الجانب الفلسطيني لعل هذا الاتفاق يؤدي إلى وقف الصواريخ الفلسطينية ضد إسرائيل. ولما كانت هذه الصواريخ محدودة الأثر وهي مجرد رمز للمقاومة فإن إسرائيل قد حاولت استغلالها أخلاقياً وذاك بالزعم بأهميتها البالغة وخطورتها الفائقة، وحاولت أن تبرر بها أعمال الإبادة والمحرقه التي نفذتها في غزة، وتظاهرت بأن هذه الصواريخ هي السبب الوحيد للأعمال الإسرائيلية وهذه مناورة واضحة لأن إسرائيل تقوم بأعمال إبادة على أى حال حتى

قبل أن تظهر هذه الصواريخ، وهى لا تحتاج إلى أى ذريعة أو مبرر. ترتب على ما تقدم أن التهدة حتى بالمعنى الفلسطينى قد تعنى الإبقاء على حياة الفلسطينيين، ولهذا النتيجة جانبان متناقضان: الجانب الأول، من زاوية إسرائيل فإن التهدة تعنى توقف أعمال الاغتيال اليومية ومظاهر الإبادة لكل جوانب الحياة وفقاً لمخطط المشروع الصهيونى وهذا أمر غير ممكن لأن المشروع يقوم فى جوهره على إبادة السكان واستخلاص الأرض لليهود.

أما النتيجة الأخرى الخطيرة فهى أن التهدة تعنى توقف المقاومة مع استمرار برنامج الإبادة الإسرائيلية خصوصاً فيما يتعلق بالقضاء على رموز المقاومة بشكل منهجى ومنظم، أى أن التهدة تعنى استمرار الاحتلال والمشروع وهى طريقة جديدة من طرق وقف المقاومة.

الخلاصة أن التهدة مصطلح جديد دخل قاموس المصطلحات فى الصراع العربى الإسرائيلى، ولكن القواعد الأساسية واحدة وهى إصرار إسرائيل على إزالة كل معوقات انطلاق مشروعها. وعلى الجانب الآخر، يحاول الفلسطينيون إنقاذ السكان وفى نفس الوقت التعبير عن رفضهم لهذا المشروع. ونظراً لما يحيط بالساحة العربية من تعقيدات، ولأن اقتراح التهدة قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية، فقد اكتسب هذا المصطلح سمعة سيئة بحيث أن الأطراف التى تتحدث عن التهدة إما أنها تريد حقن دماء الفلسطينيين فعلاً، وإما أنها تريد تقديم غطاء للأعمال الإسرائيلية واستخدام هذا المصطلح كمخدر لتحقيق هذا الغرض. ومعلوم أن حماس سبق أن التزمت بهدنة من طرف واحد لأكثر من عام ونصف ولكن أعمال الإبادة الإسرائيلية لم تتوقف. وعلى أية حال فإن التهدة المتبادلة بأى معنى يمكن أن تكون مفيدة للطرف الفلسطينى ليلتقط أنفاسه، ولكنها مؤثر على رغبة إسرائيل فى التفرغ لساحات أخرى.

التهدئة والحوار الوطني في فلسطين

توصلت المنظمات الفلسطينية وإسرائيل بوساطة مصرية إلى اتفاق لل تهدئة بين الطرفين يسرى في السادسة من صباح الخميس الماضي ٢٠٠٨/٦/١٩. في نفس الوقت تجرى مشاورات للإعداد في القاهرة للحوار بين فتح وحماس. من الواضح أن رأب الصدع الفلسطيني هدف فلسطيني وعربي أساسى وما يجرى في القاهرة ينطلق مما اتفق عليه في مكة المكرمة، كما يستفيد مما طرحه الرئيس اليمنى وما طرحته الجامعة العربية من نداءات مما يؤكد أن الاتفاق كامل بين الدول العربية على أن الشقاق الفلسطيني هو الرهان الإسرائيلي الأكبر وهو الضربة القاصمة للقضية الفلسطينية فما مصير العمليتين، وما هى علاقة كل منهما بالأخرى؟.

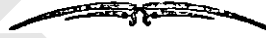
لا أضيف جديداً إذا قلت أن كل ما يتعلق بإسرائيل يدعو إلى الشك لسبب بسيط وهو أن إسرائيل لديها مشروع لالتهام كل فلسطين والسيطرة السياسية والاقتصادية على المنطقة العربية، ونجاحها في ذلك يعتمد على صلابة الموقفين العربى والفلسطينى في وجه هذا المشروع الاستيطانى الإجلالى المقترن بوسائل تنفيذ لا إنسانية مثل الإبادة والمجازر والقسوة المتناهية حيث أن المشروع يعتبر الفلسطينيين غزاة

وأن اليهود يستردون أرض أجدادهم وهو ما أشار إليه بوضوح إعلان قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وقرار الكونجرس بمجلسيه بمناسبة الذكرى الستين لقيام إسرائيل حيث أكد القراران على «النشأة الثانية لدولة اليهود في فلسطين» وهذا الاعتقاد يجعل من العبث الجمع بينه وبين التصريحات الأمريكية حول عملية السلام والتسوية.

هذه الحقائق هي التي تحدد العلاقة بين التهدة مع إسرائيل والتوافق بين الفلسطينيين. ذلك أن إسرائيل عازمة على استمرار مشروع التهام فلسطين ولذلك لن تحترم أى اتفاق لوقف إجراءات هذا المشروع مما يجعل الثقة في مستقبل التهدة محدودة للغاية. وبنفس المنطق فإن إسرائيل عازمة على منع أى تقارب بين فتح وحاس، فإذا تحقق الوفاق الفلسطيني اصطف الجميع خلف قيادة واحدة وصوت واحد، وبالقطع تدرك إسرائيل أن ذلك مستحيل في الظروف الراهنة، كما تدرك إسرائيل أنها نجحت بإجرائها القاسية ضد الفلسطينيين إلى إضعاف الشعب وانحراف بوصلة قضيته، وتشقق الأرض الفلسطينية، مما أضعف الرؤية العربية للقضية التي تورعت بين المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل وبين جمع الشمل الفلسطيني، رغم أن العائق الأساسى هو إصرار إسرائيل على سلام يحقق مشروعها ويستبعد الفلسطينيين تماماً من دائرة التسوية والحياة، فلا تزال إسرائيل تعتقد أنها هي اللاعب الأساسى والوحيد ولا شيء يدعوها إلى المرونة مع الجانب الآخر.

في ضوء ما تقدم، من الواضح تلك العلاقة الوثيقة بين مستقبل التهدة، ومستقبل الوفاق الفلسطيني والرابط الأساسى هو إسرائيل والانحياز الأمريكى الأعمى لها ومشروعها ولكننا نأمل أن تتغير مقومات الموقف في واشنطن وإسرائيل وفي المنطقة بما يغير معطيات الموقف المتأزم في فلسطين.

ويبدو أن الحسابات الإسرائيلية التي تفترض أن التهدة مع حماس لا تساندها السلطة والعالم العربى هو الذى دفع إسرائيل إلى أن توظف هذه التهدة خاصة وقف الصواريخ على المدن الإسرائيلية من غزة حتى يمكن تقديم التهدة كورقة لتحسين موقف أولمرت الذى حاول جاهداً إطلاق سراح الأسير الإسرائيلى فى غزة. ولا يمكن أن نصدق أن إسرائيل ستوقف مشروعها فى الاغتيال وإضعاف حماس واستمرار الحظر لمجرد وقف الصواريخ الفلسطينية ونرجو أن يكون وزن هذه الصواريخ عند إسرائيل أكبر مما قدره أبو مازن حتى تحترم بعض جنود التهدة.



حتى لا تصبح التهدة بديلاً عن المقاومة والحقوق السياسية؟

توصلت الأطراف الثلاثة، مصر وإسرائيل والمنظمات الفلسطينية إلى التهدة والتي تعنى أن يتم وقف النار المتبادل أى وقف الصواريخ الفلسطينية من غزة مقابل وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، كما تعنى رفع الحظر عن القطاع وفتح المعابر بشكل مرحلي. والأثر المباشر لهذه الإجراءات هو التخفيف عن الشعب الفلسطيني وتمكينه جزئياً من الحياة في هدوء. أما مصير الهدنة فتحيطه الشكوك من كل جانب بالنظر إلى أن إسرائيل لا تحترم عهداً أو التزاماً وأنها ترى مصلحتها مبرراً لأي انتهاك أو سلوك، ولذلك لا يستطيع أحد أن يتوقع صموداً لهذه الهدنة، ولذلك فإن الضمان الوحيد لاستمرارها هو حاجة كل الأطراف إليها. فهي مفيدة لمصر حتى تغلق باباً واسعاً للفتنة وآثارها الفادحة على الداخل المصري، وهي أيضاً مفيدة للشعب الفلسطيني الذي تعرض لإبادة حقيقية، وأخيراً فالهدنة مفيدة للطرف الإسرائيلي حيث تحسنت مكانة أولمرت في استطلاعات الرأي العام وصرفت الأنظار نسبياً عن الملاحقات القضائية له. ولكن يتعين لفت الانتباه إلى عدد من الملاحظات بصدد هذه الهدنة.

الملاحظة الأولى: هي أن الجانب الإسرائيلي قبل الهدنة بعد جدل

طويل عكست تصريحاته عدم الرضا بها وأنه اضطر إليها حتى يخفف ما يعانيه سكان المدن المستهدفة بالصواريخ الفلسطينية، وتعتمد إشاعة الشعور بأن الهدنة لن تستمر وأنه مستعد لنقضها في أى وقت، حتى يحرم الشعب الفلسطيني من مجرد الشعور بالهدوء وحتى يلهب ظهره بهذه التصريحات.

الملاحظة الثانية: هي أنه يخشى أن تؤدي الهدنة التي رحب بها أبو مازن إلى اعتبارها من إنجازات الحوار مع إسرائيل، فيرحب مرة أخرى باستئناف المفاوضات معها بعد يأسه من إسرائيل ونواياها.

الملاحظة الثالثة: هي علاقة التهدة بالوفاق الوطنى الفلسطينى حيث يفترض أن هذه الهدنة يجب أن تمهد السبيل إلى توافق بناء بين الفلسطينيين ولكنى أخشى أن يعتبر أبو مازن الهدنة فرصة لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل على المجهول حسبما أشارت إسرائيل، وبذلك تساهم حماس بهذه الهدنة في تمكين أبو مازن من استئناف المفاوضات التي سعدت حماس بتعثرها بسبب الاعتقاد العام وهو أن أبو مازن لا يستطيع أن يلزم الشعب الفلسطينى كله بنتائج هذه المفاوضات، وبغير حماس لا يمكن توقيع أية اتفاقات، وهذا ما دفع دوائر كثيرة في إسرائيل إلى الكف عن إرهاب أبو مازن والاتصال بحماس وهي الأقدر على الاتفاق من أبي مازن، وهكذا تتحول التهدة إلى مقدمة لمفاوضات وفق الأجندة الإسرائيلية فتزيد الانشقاق الفلسطينى تفاقماً، رغم أن التهدة يجب أن تكون مقدمة لمفاوضات جادة تشمل كل الشعب الفلسطينى لوضع تسوية سياسية نهائية منصفة.

الملاحظة الرابعة: هي أن ردود فعل واشنطن والأمم المتحدة وأوروبا وألمانيا تشير بوضوح إلى أهمية الهدنة في وقف الصواريخ الفلسطينية، وكأن الشعب الفلسطينى لا يتعرض لأعمال إبادة كاملة ومنهجية، كما يرون أن الهدنة يجب أن

تكون مقدمة لإطلاق سراح الأسير الإسرائيلي.

وهكذا ركزت ردود الفعل على أن الهدنة تخفف من المعاناة الإنسانية ولذلك لا يجوز قراءة التهذئة بمعزل عن نجاح إسرائيل في إنزال المشكلة الفلسطينية إلى أنها مجرد شعب يتعرض للهوان بسبب أن حماس تمارس العنف ضد الإسرائيليين، فلو توقف العنف أمكن للشعب الفلسطيني أن يعيش في هدوء. من الواضح أن إسرائيل حاولت أن تخفى الجوانب السياسية للمشكلة الفلسطينية، وأصرّت على أنها متعاطفة مع المآسى الإنسانية للشعب الفلسطيني وأن حماس هي سبب شقائه وأن التعايش بين الشعبين في إسرائيل وفلسطين دون وساطة هذه المنظمات «الإرهابية» يؤدي إلى تسوية معقولة في الوقت الذي تصر فيه إسرائيل على استيطان الأراضي وتضييق المساحات التي يسكنها الفلسطينيون تمشياً مع المشروع الصهيوني الذي يسعى إلى التهام الأرض بالكامل. وماذا عن الاحتلال والاستيطان وإنكار الحقوق السياسية وغيرها؟

هذه القضايا ليست واردة في الحسابات الإسرائيلية، بعد أن فرضت صورة القضية في مستواها الإنساني، كما صورت المقاومة بأنها إرهاب يضر الشعب الفلسطيني، ولا ضرورة لها.

وهكذا تبدو الإشكالية الحقيقية للتهذئة وهي أنها مفيدة لبقاء الشعب الفلسطيني على قيد الحياة مؤقتاً مع استمرار المشروع الإحلالي الصهيوني وانعدام أى أفق سياسى فى القضية، وهو أمر يريح إسرائيل تماماً، معنى ذلك أن حماس والمنظمات الفلسطينية تفقد وظائفها مادامت المقاومة هي التي تجلب كل هذه الخسائر وتحرم الشعب الفلسطيني من مقومات الحياة. وهكذا تقايض إسرائيل حياة الشعب بحريته، فلا يمكنه أن يعيش بحرية، وحريته لها ثمن أفدح وعليه أن يختار.

هل ارتكبت حماس حقاً جرائم حرب في إسرائيل؟

في الثالث والعشرين من فبراير ٢٠٠٩ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن نتائج بعثة التحقيق، التي قامت باستعراض الموقف في غزة والسماع إلى الشهادات والاطلاع على أحوال الأوضاع في قطاع غزة بعد المحرقة الإسرائيلية، وقد أدانت المنظمة كلاً من إسرائيل وحماس واتهمتهما بارتكاب جرائم حرب. ورغم أن المنظمة ركزت في تقريرها على جرائم إسرائيل بالتفصيل، وطالبت الولايات المتحدة بمنع تصدير السلاح إليها حتى يتم استخدام هذا السلاح في أغراض لا تنافي القانون الدولي، تلك خطوة بالغة الجرأة من جانب هذه المنظمة، إلا أن إدانتها لحماس أيضاً، وإن كانت مبسطة وتقوم على أساس إطلاق حماس لصواريخ بشكل عشوائي ضد المدنيين الإسرائيليين في جنوب إسرائيل، أمر مفهوم حتى يبدو التقرير متوازناً، فإن هذا التقرير رغم ذلك رفضته كل من إسرائيل وحماس لأسباب متعكسة. فقد رفضته إسرائيل في الحقيقة لأنه كان جريئاً أكثر مما يجب في هذا الملف الحساس الذي تتوجس منه إسرائيل، وفي وقت تتصاعد موجات الهجوم القانوني على إسرائيل بسبب هذه المحرقة وترفع ضدها الدعاوى الدولية من كل صوب، واستندت إسرائيل في رفضها لهذا التقرير إلى أنه قد جانب

الصواب وعدم الدقة، ودافعت إسرائيل عن موقفها وأكدت أنها استخدمت الأسلحة غير المحظورة دولياً بشكل يتفق مع القانون الدولي. أما حماس فقد اعتبرت التقرير مجحفاً بحق الطرف الضعيف الضحية، وأن هذا التقرير سوى بين الضحية والجلاّد، وبين القوة العسكرية الإسرائيلية الخارقة وبين الصواريخ البدائية التي دافعت بها حماس عن شعبها، وهي نفسها الصواريخ «العبيّة» حسب تعبير أبو مازن.

والحق أن هذا التقرير وأمثاله يقدم خدمة كبرى في مجال توثيق الجرائم الإسرائيلية، ويتمتع بقيمة ثبوتية عالية أمام القضاء الدولي والوطني، كما أنه يعد لفئة سياسية يجب عدم إغفالها، ولكن اللافت للنظر والذي يستحق التحليل القانوني الدقيق هو الأساس القانوني لإدانة حماس وكذلك إسرائيل. فقد أدانت المنظمة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، وهذا لا يكفي لأن إسرائيل ارتكبت أيضاً الجرائم الأخرى ضد الإنسانية وجرائم الإبادة، ولكن المنظمة ربما كانت بحاجة إلى درجة من التعمق القانوني، وأنها اختارت أسهل أنواع الجرائم وهي جرائم الحرب التي لا يشترط فيها توفر هذا الوصف لها الدافع الجنائي أو الإجرامي.

ورأت المنظمة أن أساس إدانة إسرائيل هو أنها استخدمت «القوة المفرطة» وأنها استخدمت الفسفور الأبيض المحرم دولياً. أما سبب إدانة حماس في نظر المنظمة فهو أنها استخدمت الصواريخ حتى لو كان أثرها ضعيفاً ضد المدنيين وبشكل عشوائي، أي أنه يتعين على حماس أن تختار أهدافاً عسكرية وأن تبتعد عن العشوائية في إطلاق الصواريخ حتى تصيب أهدافها العسكرية بدقة دون المدنيين، وهذا في نظرنا ترفاً لا يحتمل الموقف مناقشته، لأن ما قامت به حماس هو حركة يائسة من مدافع مقهور إزاء قوة غاشمة استحوطت كل شيء وانطلقت من كل القيود والضوابط، فضلاً عن

الأصل في الأشياء ليس هو الصواريخ، وإنما هو الاحتلال الدائم الإحلالي الاستيطاني، والتصريحات المؤكدة للرغبة في الإبادة، ثم استخدام أعلى درجات النيران والتدمير في اتجاه أكبر للنية في إحراق غزة بشراً وحجراً. ولا شك أن التقرير من الناحية الفنية يفترض أن حماس جيش يقابل جيش إسرائيل، وأنه كان عليها أن تلتزم بأعراف الحرب، وهذا يقودنا إلى مربط الفرس في هذا المقال وهو منهج القراءة القانونية من جانب المنظمات الدولية للوضع في غزة. ذلك أن اتفاقات جنيف لا يمكن أن تنطبق انطباقاً أعمى على هذا الوضع وبصفة خاصة في خمسة مواضع:

أولها: أن الاحتلال الأبدي لا يمكن أن يتمتع بميزة الضرورة العسكرية الواردة في هذه الاتفاقات،

والموضع الثاني: هو أنه لا يجوز تطبيق معيار التمييز بين المدني وغير المدني لأنهم كلهم مدنيون، وحتى المقاومة يجب أن تتمتع بحماية قانونية من حيث أنها تدفع العدوان ولا تبتدر هذا العدوان، وحتى تلك الصواريخ الرمزية التي تعبر عن الرفض وبقاء النبض حياً في الجسد الفلسطيني إنما تذكر بضرورة زوال الاحتلال.

أما الموضع الثالث: فهو أن اتفاقات جنيف تحظر بعض أنواع الأسلحة بصفاتها وقوتها التدميرية وليس بأسائها، ولذلك فإن كل الأسلحة التي استخدمت في غزة محظورة، لأنها تستخدم ضد المدنيين والأهداف المدنية بشكل متعمد والأمثلة على ذلك لا تحصى، مما سجلته العدسات والبعثات الدولية ومنها ما قررت الأمم المتحدة التي ضربت عدة مرات.

أما الموضع الرابع: فهو أن اتفاقات جنيف تعنى بضبط سلوك المتحاربين في جيوش، ومن ثم تشدد العقوبة على «الانتهاكات الخطيرة» للالتزامات التي تقع على الجيوش، وهي أساساً عدم احترام الحماية القانونية الواجبة للفئات المحمية، وقد

كانت جميع الفئات في غزة محمية بموجب القانون الدولي الإنساني، بدءاً بمباني الحكومة ومقرات الشرطة، حيث جرت المذبحة بفوج من شباب البوليس لحظة تخرجه، لأن إسرائيل لا تعتبر حماس جيشاً وإنما تعتبرها منظمة إرهابية، وحتى لو كانت جيشاً فإن أعمال إسرائيل ضد الشرطة محظور في القانون الدولي، ناهيك عن استهداف المستشفيات وأطقم الخدمات الطبية ومخازن الإعاشة والأدوية والمرضين والجرحى والمشييعين والأطفال والنساء، وضرب المدنيين بطائرات F16، التي تستخدم ضد الجيوش الكبيرة واختراق أجسادهم بصواريخ الطائرات، فضلاً عن استخدام المدنيين كدروع بشرية ضد المقاومة.

أما الموضوع الخامس : فهو اتهام حماس بأنها استخدمت الأماكن المحمية كالمساجد والمستشفيات ملاذاً لمقاتليها، وتخزين أسلحتها وذخيرتها، واستخدام المدنيين دروعاً بشرية ضد القوات الإسرائيلية.

والحق أن القراءة النمطية لاتفاقات جنيف يمكن أن تدين حماس، ولكن القراءة البصيرة والمستنيرة، بما يتفق مع الوضع في غزة، تعطى حماس الحق الكامل في استخدام كافة الوسائل مادامت تدافع بذلك ضد عدوان غاشم، ولكي يفلت مقاتلوها، وهم عدة هذا الشعب، من مخططات إسرائيل، فيجوز لحماس كما للمقاومة العراقية أن تحتج في المساجد والمستشفيات، وأن تستخدم المدنيين دروعاً بشرية لأنها والمدنيون محميون في القانون الدولي.

لكل هذه الأسباب نرحب بتقرير منظمة العفو الدولية، ولكننا نلفت النظر إلى ضرورة القراءة المختلفة لأحكام القانون الدولي الإنساني عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين شعب آمن وبين قوة عسكرية غاصبة معتدية.